منظمة العمل العربية

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني

تقـريـــر

المدير العام لمنظمة العمل العربية

لعام 2016

مقـدم إلـى :

الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي" جنيف،

يونيو / حزيران 2016"

مقدمــة:

في الدورة (104) الماضية نبهنا المجتمع الدولي ممثلاً بوفوده المشاركة من حكومات ومنظمات أصحاب أعمال والعمال وكذا المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني التى حضرت أعمال الدورة أعلاه لمنظمة العمل الدولية (جنيف ، يونيو 2015) عن الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على شعب فلسطين النازح تحت الاحتلال بكل فئاته وخاصة منظمات العمال وأصحاب الأعمال فيه وللأسف فإن الانتهاكات التي أوردتها في تقريري المشار إليه أعلاه لا تزال تثير وتغذى مزيد من بؤر الإرهاب في العالم بسبب رفض حكومة إسرائيل القاطع إلى تسوية النزاع الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان العربي السوري المحتل وبعض الأراضي في الجنوب اللبناني (مزارع شبعا) .

إن هذا الوضع يخلق مشكلة أخلاقية حقيقية سيترجم عاجلا أم آجلا ، إلى أفعال تسقط القيم الأساسية في المجتمع الإسرائيلي لأن خروج الفلسطينيين في الأشهر الماضية لقتل الإسرائيليين لم يكن ذلك لأنهم يهود ، كما تقول الدعاية الإسرائيلية ، بل ذهبوا للطعن والدهس لأنهم محتلين لأرضهم مضطرين لمقاومة العنف العميق أكثر للاحتلال ، أرادوا الإضرار بالإسرائيليين ولا سيما الجنود والمستوطنين بسبب الاحتلال وليس بسبب يهوديتهم .

إن محاولة تصوير كل مقاومة فلسطينية عنيفة على أنها مطاردة لليهود بسبب يهوديتهم تهدف فقط إلى تجنيد تأييد العالم لما يصفونهم بالضحية المطلقة الذين هم اليهود وإخفاء الضحية الحقيقية المتمثلة في الشعب الفلسطيني النازح تحت الاحتلال .

أن قيام حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية بتعزيز النشاطات الاستيطانية بمختلف أشكالها على حساب التضيق على الفلسطينيين تسببت بشكل متزايد في آثار عكسية متفاقمة على حياة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية ، ناهيك عن الأضرار الجسدية الضخمة التي تمثلت في استشهاد ما يقرب من 180 فرداً فلسطينياً وجرح أو اعتقال آلاف الأفراد الآخرين من بينهم الكثير من النساء والأطفال .

لذا فقد أرتأينا تسليط الضوء من خلال التقرير المرفق على بعض المواضيع ، أولها يتحدث عن الاستيطان الإسرائيلي وحجمه في الضفة الغربية ، وانعكاساته السلبية على الفلسطينيين وممتلكاتهم ، والثاني على تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الجولان العربي السورى المحتل و الآثار والخسائر

الاقتصادية الناجمة عن ذلك على مواطنيه ، الموضوع الثالث : تأثيرات الاستيطان في جنوب لبنان (مزارع شبعا) .

نحن نقول وبكل ثقة أن الإحتلال فى نهاية الأمر ليس السيطرة على الأرض فقط بل ، فهو السيطرة على الناس أيضا ... فقد ضمت إسرائيل الأرض ولكنها لم تضم المواطنين العرب الذين يعيشون في المنطقة لا ينالون حقوق المواطن بل هم محرومون بقدر كبير من الحقوق الإنسانية الأساسية لهم أيضاً ...

فايز على المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

القســـــم الأول

الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2015 بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2015

بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

1. الوحدات السكنية الجديدة والمستوطنات المستفيدة منها

شهد العام 2015 زيادة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات وشرعنة بؤر استيطانية وانشاء بؤر جديدة، فقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ممثلة بوزارة البناء والإسكان الإسرائيلية بقيادة الوزير المستوطن "أوري أرئيل" (يقطن في مستوطنة كيدار ادوميم شرقي القدس المحتلة)، ومن خلال أذرعها المختلفة المسؤولة عن البناء في المستوطنات بالموافقة على خطط وطرح عطاءات واصدار تراخيص بناء لنحو (17376) وحدة سكنية و2560 غرفة فندقية. وقد نفذ بعضها، وبعضها قيد التنفيذ، والبعض الاخر بانتظار اتمام اجراءات البناء، حيث كان توزيع الوحدات السكنية على المستوطنات على النحو التالي:

جدول (1):

توزيع الوحدات السكانية التي اصدرت تراخيص لها في العام 2015 حسب المستوطنة والمحافظة

المستوطنة	عدد الوحدات	المحافظة	المستوطنة	عدد الوحدات	المحافظة
رامات شلومو	3391	القدس	جيلو	961	بيت لحم
عرب السواحرة	2200	القدس	بيتار عليت	70	بيت لحم
جفعات زئيف	455	القدس	جبل ابو غنيم	515	بيت لحم
لفتا	1400	القدس	الكناه	156	سلفيت
راموت	382	القدس	كريات أربع	102	الخليل
الشيخ جراح	330	القدس	معاليه مخماس، ريمونيم، كوخاف هشاحر	2200	رام الله
النبي يعقوب	114	القدس	موديعين	96	رام الله
آدم	114	القدس	ألفيه منشه	78	قلقيلية
نوف تسيون	300	القدس	ارئيل	32	سلفيت
أنقاض مقبرة مأمن الله	192	القدس	بؤر استيطانية	886	الضفة الغربية
بسغات زئيف	156	القدس	**مجموع باقي الضفة الغربية**	**5096**	
حي سلوان	25	القدس	**المجموع الكلي**	**17376**	
باب الساهرة	21	القدس			
قرب معاليه ادوميم	3200	القدس			
مجموع القدس	**12280**				

المصدر: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2015

وتظهر بيانات الجدول السابق تركز النشاطات الاستيطانية بشكل كبير في مدينة القدس وجوارها، حيث بلغ عدد الوحدات التي تمت الموافقة على خطط وطرح عطاءات واصدار تراخيص لبنائها في محافظة القدس أكثر من 70% من اجمالي عدد الوحدات السكنية. ويضاف الى ذلك موافقة بلدية القدس على بناء 480 غرفة فندقية على أنقاض مقبرة مأمن الله الاسلامية التاريخية بالقدس، وبناء 2080 غرفة فندقية في منطقة تلة قصر المندوب السامي قرب جبل المكبر في القدس أيضاً.

واستمراراً لسياسات التوسع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية، واصلت جرافات تابعة للمستوطنين أعمال التجريف في الأراضي المجاورة للعديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، من بينها تنفيذ أعمال التجريف في عشرة مواقع في محافظة سلفيت لوحدها. وتجري عمليات التجريف دون توقف في سباق مع الزمن للسيطرة على المزيد من اراضي المواطنين في الضفة الغربية، علماً بأن حكومة الاحتلال رصدت مئات ملايين الشواكل لتهويد القدس والتوسع الاستيطاني.

وفي ذات السياق، وبسياسة تهدف الى تعزيز قدرة المستوطنين على البقاء في مستوطناتهم، قامت سلطات الاحتلال بتأجير قطع من الأراضي في المستوطنات الى المستوطنين لأغراض اقامة منشآت تعليمية وتجارية عليها، حيث حدث ذلك في مستوطنات افرات، وتلبيوت، وعمانوئيل، وكارني شمرون، ونيفيه دانيال.

2. أبرز الانتهاكات والنشاطات الداعمة للاستيطان

وفيما يلي بعض التفصيل للنشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين التي نفذت خلال العام 2015، والتي تخدم تنفيذ السياسات الاستيطانية الاسرائيلية فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967م، وذلك استناداً الى التقارير الشهرية لمجموعة الرقابة الفلسطينية التابعة لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

شهر كانون ثاني/يناير: (9 نشاطات + 54 اعتداء)

1. طرح عطاءات لبناء 450 وحدة استيطانية في المستوطنات المقامة على الاراضي المحتلة في الضفة الغربية.

2. بهدف التضييق على الفلسطينيين لصالح التوسع الاستيطاني، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 44 منزلا فلسطينيا و16 منشأة تجارية وبركسات وحظائر لتربية الحيوانات، في حين قامت بتسليم ما يقارب 73 أمر هدم ووقف بناء لمنازل ومنشات للمواطنين الفلسطينيين.
3. بهدف تحويلها الى المستوطنات لاحقاً، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر لمصادرة 500 دونم من الأراضي الفلسطينية بذريعة "أراضي الدولة" كانت من نصيب محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية.
4. لم تسلم الأشجار والمزروعات من بطش المستوطنين الإسرائيليين والآليات العسكرية الإسرائيلية حيث تم تدمير واقتلاع وتخريب ما يقارب 5655 شجرة، من لوزيات وحمضيات وأشجار زيتون 5020 منها (89%) في محافظة رام الله.
5. وصل عدد اعتداءات المستوطنين الى 54 اعتداء.

شهر شباط/فبراير (12 نشاط + 52 اعتداء)

1. تمت مصادرة 55.3 دونم تحت ادعاء "أراضي دولة".
2. تمهيداً لمصادرتها بهدف التوسع الاستيطاني، قامت جرافات جيش الاحتلال الاسرائيلي بتجريف وتهديد بمصادرة 870 دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة.
3. تم تدمير 980 شجرة.
4. تم هدم 3 منازل و7 منشآت، فيما تم تسليم 52 أمر عسكري لهدم منازل ومنشآت أخرى.
5. وصل اجمالي اعتداءات المستوطنين الى 55 اعتداء.

شهر آذار/مارس (12 نشاط + 61 اعتداء)

1. تمت مصادرة 58 دونم تحت ادعاء "أراضي دولة".
2. تمهيداً لمصادرتها بهدف التوسع الاستيطاني، قامت جرافات جيش الاحتلال الاسرائيلي بتجريف وتهديد بمصادرة 209.7 دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة.
3. تم تدمير 2215 شجرة.
4. تم هدم 37 منزل و24 منشأة، كما صدر 52 أمر عسكري لهدم منازل ومنشآت أخرى.

5. وصلت اعتداءات المستوطنين الى 61 اعتداءً خلال هذا الشهر، تركزت اغلبية هذه الاعتداءات في محافظة القدس، حيث تم توثيق 25 اعتداء، تلتها محافظة الخليل ب 17 اعتداء.

شهر نيسان/أبريل (8 نشاطات + 57 اعتداء)

1. أعلن وزير الاسكان الاسرائيلي عن نيته فتح "جبل عيبال" الفلسطيني أمام المستوطنين الاسرائيليين، مما سيؤدي لاحقا الى السيطرة على هذا الجبل الفلسطيني، وضمه الى المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية المحيطة، وكذلك فتح باب مواجهة جديدة مع الفلسطينيين في تلك المنطقة.
2. أصدر رئيس الوزراء الاسرائيلي "بنيامين نتنياهو" أوامره بعدم اخلاء البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية "متسبيه كراميم" الواقعة بالقرب من المستوطنة الاسرائيلية "كوخاف هاشاعر" والتي تتوسط المسافة بين محافظتي اريحا ورام الله.
3. فعَّلت سلطات الإحتلال الإسرائيلي قانون املاك الغائبين لمصادرة أملاك وعقارات سكان الضفة الغربية الواقعة في القدس الشرقية، وذلك بعد صدور امر نهائي من محكمة العدل العليا الاسرائيلية بشأن تطبيق هذا القانون على املاك الفلسطينيين في مناطق شرقي القدس. حيث ان تطبيق هذا القانون من شأنه ان يضع آلاف الدونمات من الاراضي والعديد من المنازل والمنشآت الفلسطينية في مهب الريح، ويجعلها عرضة للمصادرة والنهب الاستيطاني الاسرائيلي.
4. صادقت بلدية القدس الاسرائيلية على مخططات لبناء 77 وحدة استيطانية، كما طرحت عطاءات لبناء 708 وحدة استيطانية في مستوطنة "جيلو" الواقعة الى الشمال من محافظة بيت لحم.
5. تم توثيق 65 اعتداء قام بها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، تركزت اغلبيتها في محافظة القدس بواقع 21 اعتداء، وتلتها محافظة الخليل بواقع 14 اعتداء.
6. توزعت اعتداءات المستوطنين حسب الاستهداف بواقع: اقتلاع وتدمير اشجار (4)، اقتحام وتجريف أراضي (10)، اعتداءات جسدية (11)، اعتداءات على الممتلكات (8)، اعتداءات على الاماكن الدينية والاثرية (25)، اغلاق طرق وبدات (6)، انشاء بؤر استيطانية جديدة (1).

شهر أيار/مايو (6 نشاطات + 70 اعتداء)

1. بأوامر عسكرية، تمت مصادرة 828.2 دونم تحت ادعاء "أراضي دولة".
2. تمهيداً لمصادرتها بهدف التوسع الاستيطاني، قامت جرافات جيش الاحتلال الاسرائيلي بتجريف وتهديد بمصادرة 67.2 دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة.
3. قام قطعان المستوطنين الإسرائيليين بتدمير واقتلاع وجرف 1453 شجرة.
4. هدمت جرافات الاحتلال 16 منزلاً و8 منشأةً أخرى، كما أصدرت قوات الاحتلال 52 أمر عسكري لهدم منازل ومنشآت إضافية.
5. ذكرت مصادر اسرائيلية ان لجنة البناء والتنظيم التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية بصدد الموافقة النهائية على مشروع الحي الاستيطاني الجديد في مستوطنة رامات شلومو شمال مدينة القدس في الضفة الغربية المحتلة والذي يتضمن بناء 1531 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنة.
6. تمت المصادقة على بناء 90 وحدة استيطانية في مستوطنة هار حوما (جبل ابو غنيم)، الواقعة الى الجنوب من مدينة القدس.
7. تم نشر عطاءات لبناء 85 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة جيفعات زئيف الواقعة الى الشمال من مدينة القدس.
8. تم نشر عطاءات لتسويق اراضي تقع في بلدة جبل المكبر وذلك تنفيذا لمشروع اقامة 1500 غرفة فندقية في تلك المنطقة.
9. المصادقة على مخطط بناء 1531 وحدة استيطانية في مستوطنة رامات شلومو.
10. وصلت اعتداءات المستوطنين الى 56 اعتداءً خلال هذا الشهر، تركزت اغلبية هذه الاعتداءات في محافظة القدس، حيث تم توثيق 22 اعتداء، تلتها محافظة الخليل ب 14 اعتداء.
11. وصلت اعتداءات المستوطنين على الأماكن الدينية خلال هذا الشهر الى 19 اعتداء، تلتها اعتداءاتهم على الممتلكات الفلسطينية بواقع 14 اعتداء.

شهر حزيران/يونيو (13 نشاط + 42 اعتداء)

1. بأوامر عسكرية، تمت مصادرة 4 دونمات من الارض المملوكة للفلسطينيين بمحافظة سلفيت بحجة "ضرورات أمنية"، كما قامت جرافات الاحتلال الاسرائيلي بتجريف وتهديد بمصادرة ما مجموعه 53.5 دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة.
2. قام قطعان المستوطنين الإسرائيليين بتدمير واقتلاع وجرف 1540 شجرة.
3. بحجة عدم الترخيص، هدمت جرافات الاحتلال 35 منزلاً 17 منشأةً أخرى، كما أصدرت قوات الاحتلال 38 أمر عسكري لهدم منازل ومنشآت إضافية.
4. تم رصد ما مجموعه 54 اعتداء نفذها المستوطنون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، حيث كان النصيب الاكبر من هذه الاعتداءات في محافظة القدس بواقع 28 اعتداء، تلتها محافظة الخليل بعدد 7 اعتداءات.
5. تنوعت اعتداءات قطعان المستوطنين الاسرائيليين ما بين عمليات اقتحام وتدنيس للاماكن الفلسطينية المقدسة (22 اعتداء)، والاعتداء على ممتلكات الفلسطينيين من منازل ومركبات ومحال تجارية (12 اعتداء)، واعتداءات جسدية على الفلسطينيين (11 اعتداء).
6. بعد السيطرة الاسرائيلية الملتوية على "بيت البركة" الواقع على مقربة من مخيم العروب للاجئين الفلسطينيين، شمال مدينة الخليل، اعطى وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه يعالون الضوء الاخضر للمستوطنين الاسرائيليين والجيش الاسرائيلي ببدء اعمال ترميم "بيت البركة" وذلك ليكون صالحاً لاستخدام المستوطنين وجيشه.
7. أصدر جيش الاحتلال الاسرائيلي اوامر عسكرية لهدم مباني فلسطينية قائمة في بلدة كفر عقب بمحافظة القدس، حيث كشفت مصادر اسرائيلية عن مخطط اسرائيلي يهدف الى اقامة مستوطنة اسرائيلية جديدة مكان المباني الفلسطينية المنوي هدمها.
8. صادقت بلدية القدس الاسرائيلية على المشروع السياحي الاستيطاني التابع لجمعية العاد الاستيطانية الاسرائيلية، والذي يقع الى الجنوب من المسجد الاقصى المبارك في البلدة القديمة في القدس المحتلة، حيث سينفذ المشروع على أراضي تابعة لحي وادي حلوة في بلدة سلوان.

9. نشرت صحيفة اسرائيلية تقريراً يفيد بان سلطات الاحتلال الاسرائيلية اقامت مركز الشرطة والاطفائية في كل من مستوطنتي جيفعات زئيف ومورديعين عيليت على اراضي فلسطينية خاصة، أي اراضي غير مصنفة "اراضي دولة".

شهر تموز/يوليو (نشاطين + 54 اعتداء)

1. بأوامر عسكرية، تمت مصادرة 615.1 دونم من الارض المملوكة للفلسطينيين بوضع اليد عليها بحجة استخدامها لأغراض عامة، منها بناء حديقة بالقرب من بلدة العيسوية في القدس.
2. قامت جرافات الاحتلال وقطعان المستوطنين الإسرائيليين بتجريف 580 شجرة، واقتلاع عشرات اشتال البندورة والقرنبيط وهدم بئر مياه.
3. ضمن سياسة التفريغ للمناطق الفلسطينية، هدمت جرافات الاحتلال 4 منازل و13 منشأةً أخرى بحجة عدم الترخيص، كما اصدرت قوات الاحتلال أوامر بهدم 53 منزل ومنشأة خلال هذا الشهر.
4. بلغت اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم 46 اعتداءً، أخطرها اعتداء مجموعة من المستوطنين المتطرفين على عائلة دوابشه في قرية دوما بمحافظة نابلس، عندما أقدموا على حرقهم أحياء، مما أدى الى وفاة الوالدين وأحد طفلين، فيما لا يزال الطفل الآخر يخضع للعلاج من الحروق التي اصابته.
5. في سعيها الممنهج لتغيير الوضع الديمغرافي على الأرض، اعلنت سلطات الاحتلال عن تنفيذ الاجراءات الخاصة ببناء 1810 وحدات سكنية في المستوطنات، والتي يوجد قسم منها قائم فعلياً ولكن بصدد الحصول على ترخيص البناء بأثر رجعي.

شهر آب/أغسطس (5 نشاطات + 82 اعتداء)

1. صادقت الحكومة الاسرائيلية على ميزانية الدولة لعام 2015-2016، وقد تم تخصيص 90 مليون دولار امريكي (ما يعادل 340 مليون شيكل) لدعم وتطوير البنى التحتية للمستوطنات الاسرائيلية.

2. قامت بلدية القدس الاسرائيلية بالمصادقة على تخصيص مبلغ 3 مليون دولار امريكي لتنفيذ مشروع اقامة بركة أو مطهر ديني في مستوطنة معالي زيتيم الاسرائيلية المقامة على اراضي مدينة القدس.
3. كمؤشر للدعم الحكومي الاسرائيلي للاستيطان، واستناداً الى دراسة اسرائيلية، يأتي التعليم في المستوطنات على حساب التعليم في داخل إسرائيل، حيث تقوم حكومة اليمين المتطرف بتمويل التعليم في المدارس الموجودة في المستوطنات الاسرائيلية الواقعة شرقي جدار العزل العنصري ضعف ما تقوم بصرفه على التعليم في المدارس والهيئات التعليمية داخل دولة إسرائيل.
4. تجسيدا للعنصرية التي تنتهجها دولة الاحتلال الاسرائيلي، صرح رئيس دولة "اسرائيل" ريفين ريفلين خلال لقاء جمعه مع قادة المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية، بأحقية "اليهود" بالوجود في مناطق الضفة الغربية المحتلة ولهم كل الحق في اقامة المستوطنات الاسرائيلية وتوسيع القائم منها. حيث أعلن ايضاً عن حبه "لكل أراضي اسرائيل" وانه لن يتخلى او يتنازل عنها في أي حال من الاحوال.
5. خلال هذا الشهر، بدأت جرافات الاحتلال الاسرائيلي بتجريف ما يقارب 30 دونم من اراضي مدينة بيت جالا، غربي مدينة بيت لحم، حيث تخلل عملية تجريف اقتلاع ما مجموعه 100 شجرة زيتون معمرة. وتأتي عملية التجريف هذه لاستكمال بناء مقطع من جدار العزل العنصري القائم على اراضي محافظة بيت لحم.
6. قام المستوطنون الإسرائيليون بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم واراضيهم ومقدساتهم. حيث تم رصد ما يقارب 70 اعتداء نفذها هؤلاء المستوطنون في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، من بينها 30 اعتداءً في محافظة القدس، و17 اعتداءً في محافظة نابلس.
7. تركزت اغلبية هذه الاعتداءات على اقتحام للاماكن الاثرية وتدنيس الاماكن الدينية (24 اعتداء)، ثم الاعتداءات الجسدية على الفلسطينيين سواء بالضرب أو عمليات الدهس المتعمدة أو محاولة اختطاف اطفال فلسطينيين (22 اعتداءً).
8. أقدمت جرافات الاحتلال الاسرائيلي حيناً والمستوطنون الاسرائيليون حينا اخر على اقتلاع وتجريف وحرق أكثر من 130 شجرة في كل من محافظتي بيت لحم ونابلس.

9. اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على القيام بعمليات هدم طالت 128 منزل ومنشأة في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، وبشكل خاص تلك المناطق المصنفة "ج"، حيث تدعي سلطات الاحتلال الاسرائيلية بان المنازل والمنشآت التي طالتها عملية الهدم، هي غير قانونية أو غير مرخصة.
10. تنفيذاً لسياسة تفريغ الارض من الفلسطينيين، بهدف توطين المستوطنين بدلا منهم، استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية باصدار اوامر الهدم التي تستهدف منازل ومنشآت الفلسطينيين، حيث اصدرت ما يصل مجموعه الى 64 أمر هدم، توزعت بواقع: 35 أمر في محافظة القدس، و24 أمر هدم في محافظة الخليل، و5 أوامر هدم في محافظة طوباس.

<u>شهر أيلول/سبتمبر (4 نشاطات + 54 اعتداء)</u>

1. سيطرت جمعية عطيرت كوهنيم الاستيطانية على منزل فلسطيني في بلدة سلوان في القدس، وادعت الجمعية بان ملكية المنزل تعود للجمعية، والتي بدورها سربته للمستوطنين.
2. صادقت بلدية القدس الاسرائيلية وبشكل نهائي على بناء 153 وحدة استيطانية في مستوطنة راموت الاسرائيلية الواقعة الى الشمال من مدينة القدس، كما حصلت شركة اسرائيلية على التراخيص اللازمة لبناء 3 بنايات استيطانية في مستوطنة هارحوما (جبل ابو غنيم)، حيث تتكون كل بناية من 9 طوابق، بحيث تحتوي في المجموع على 142 وحدة استيطانية.
3. نفذ المستوطنون الاسرائيليون بحماية جيش الاحتلال الاسرائيلي، ما يقارب 62 اعتداءً، حيث كان نصيب محافظة القدس منها 24 اعتداءً، تلتها محافظة نابلس (14 اعتداءً)، ثم محافظة الخليل (13 اعتداءً).
4. من ضمن الاعتداءات، 28 اعتداء على الأماكن المقدسة، و16 اعتداء جسدي على الفلسطينيين (من بينهم أطفال)، و11 اعتداء على ممتلكات تعود للفلسطينيين، و6 اعتداءات على تجمعات سكانية فلسطينية واغلاق طرق.
5. هدمت سلطات الاحتلال 6 منازل و11 منشأة فلسطينية، كما أصدرت أوامر عسكرية بهدم 28 منزل ومنشأة في الضفة الغربية، بحجة بنائها بشكل غير قانوني. توزعت بواقع: الخليل (17)، بيت لحم (9)، نابلس (2).

6. أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أوامر عسكرية لإخلاء 26 دونم من الاراضي الفلسطينية، واقتلاع 263 شجرة في بلدة قراوة بني حسان بمحافظة سلفيت.

<u>شهر تشرين أول/أكتوبر (5 نشاطات + 285 اعتداء)</u>

1. صادق رئيس الوزراء الاسرائيلي "بنيامين نتنياهو" على مخطط لتوسيع مستوطنة "ايتمار" الاسرائيلية غير الشرعية المقامة على اراضي محافظة نابلس، والتي تقع في منطقة استراتيجية "منطقة الممرات الاستيطانية الرابطة" (المنطقة التي تربط منطقة العزل الشرقية بمنطقة العزل الغربية). وتتضمن المصادقة على عدد من الوحدات السكنية القائمة، بالإضافة الى المصادقة على بناء عدد من المدارس ورياض الاطفال وبنايات ومنشآت عامة.
2. صادقت الادارة المدنية الاسرائيلية التابعة لوزارة "الدفاع" الاسرائيلية، على اصدار تراخيص بناء لما مجموعه 715 وحدة استيطانية قائمة فعليا في أربع مستوطنات اسرائيلية مقامة على اراضي الضفة الغربية المحتلة. وتوزعت هذه التراخيص على المستوطنات التالية: في مستوطنة ياكير(سلفيت) تم اصدار تراخيص ل 377 وحدة استيطانية قائمة، وفي مستوطنة سنسانه (الخليل) تم المصادقة على منح تراخيص ل 97 مستوطنة، وفي مستوطنة شيلو (نابلس) تمت المصادقة على منح تراخيص ل 94 وحدة استيطانية، أما في مستوطنة ايتمار (نابلس) فتمت المصادقة على منح تراخيص ل 187 وحدة استيطانية قائمة.
3. أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي "بنيامين نتنياهو" عن نيته سحب هويات 80,000 فلسطيني مقدسي، في خطوة من شأنها، في حال تنفيذها، ان تزيد من تفاقم الاوضاع في المدينة المحتلة بشكل خاص، وكافة ارجاء الضفة الغربية المحتلة بشكل عام. والتي ستؤدي في النهاية الى تغير الوضع الديمغرافي في مدينة القدس المحتلة.
4. في الشهر الأول لهبة القدس، تم رصد ما مجموعه 244 اعتداء نُفذ من قبل المستوطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة. وكان النصيب الاكبر من هذه الاعتداءات في محافظة الخليل (67 اعتداء)، وتلتها محافظة نابلس (52 اعتداء)، اما في محافظة القدس فوصلت اعتداءات المستوطنين الى 47 اعتداء.

5. وصل عدد الاعتداءات الجسدية على الفلسطينيين خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر من العام 2015، الى 92 اعتداء، والتي تتضمن الاعتداء بالضرب، والدهس، والطعن، وإطلاق النار على الفلسطينيين. في المقابل، وصل مجموع الاعتداءات على ممتلكات الفلسطينيين الى 107 اعتداء، وتتضمن القاء الحجارة والقنابل الحارقة على منازل وسيارات ومنشآت الفلسطينيين.
6. بدعم من جمعية عطيرت كوهنيم الاستيطانية، قام المستوطنون بالاستيلاء على منزلين للفلسطينيين في بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة.
7. نفذ قطعان المستوطنين الإسرائيليين عشرات المظاهرات والتجمعات على مداخل القرى والبلدات الفلسطينية وعلى الطرق الالتفافية التي يستخدمها الفلسطينيون والمستوطنون الاسرائيليون، حيث قاموا بأعمال العربدة في تلك المناطق، وهتفوا بالعبارات العنصرية الداعية الى "قتل الفلسطينيين".
8. نفذ المستوطنون 27 اعتداءً بحق الأماكن الدينية والأثرية، من بينها 20 اقتحاماً للمسجد الأقصى.
9. اصدرت الادارة المدنية الاسرائيلية أوامر عسكرية لمصادرة ما مجموعه 6.5 دونم من الاراضي الفلسطينية في محافظة نابلس بحجة استخدامها لأغراض عسكرية.
10. قامت جرافات الاحتلال الاسرائيلي بهدم 4 منازل فلسطينية ومنشاة واحدة، حيث هدمت 3 منازل ومنشأة في محافظة القدس، وتم هدم منزل واحد في محافظة الخليل. كما اصدرت اسرائيل اوامرها العسكرية لهدم 16 منزل ومنشأة، من بينها منازل فلسطينية تقع في المناطق المصنفة "أ" بحسب اتفاقية أوسلوا الثانية.

<u>شهر تشرين ثاني/نوفمبر (3 نشاطات + 60 اعتداء)</u>

1. صادقت الادارة المدنية الاسرائيلية على بناء 2,200 وحدة استيطانية، بالإضافة الى شرعنة بؤرتين استيطانيتين في محافظة رام الله، كما صادقت بلدية القدس الاسرائيلية على مخطط لبناء 891 وحدة استيطانية في مستوطنة جيلو الاسرائيلية الواقعة الى الشمال من مدينة بيت لحم.
2. صادق رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو على مخطط بناء 454 وحدة استيطانية في مستوطنتي رامات شلومو وراموت الواقعتين في مدنية القدس المحتلة.

3. اعلنت وزارة البناء والاسكان الاسرائيلية عن مخطط لبناء "حي استيطاني جديد" في منطقة باب الساهرة في البلدة القديمة في القدس. حيث يتضمن المخطط بناء 21 وحدة استيطانية في الحي المذكور، بالإضافة الى بناء مدرسة دينية يهودية وكنيس.
4. قام المستوطنون الاسرائيليون، وبتعتيم متعمد من جيش الاحتلال الاسرائيلي، ببناء طرق استيطانية جديدة على اراضي فلسطينية خاصة، حيث تخدم هذه الطرق بؤر استيطانية غير شرعية، منها بؤرة "متسبي داني" المقامة على اراضي محافظة رام الله.
5. نفذ المستوطنون الاسرائيليون 74 اعتداءً بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، خاصة في محافظة القدس (26 اعتداء)، ومحافظتي نابلس والخليل بواقع 15 اعتداءً في كل منهما.
6. وصلت اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين بحق الاماكن الدينية والاثرية الى ما مجموعه 24 اعتداء، من بينها 22 اقتحام للمسجد الأقصى. اما فيما يخص الاعتداء الجسدي على الفلسطينيين، فقد وصل الى 19 اعتداء، بالإضافة الى 16 اعتداء بحق ممتلكاتهم.
7. نظم قطعان المستوطنين الاسرائيليين عدد من المظاهرات على مداخل القرى والبلدات الفلسطينية والتي وصل عددها الى 11 مظاهرة.
8. اقدمت جرافات الاحتلال الاسرائيلي على هدم 42 مسكن و27 منشأة اخرى (زراعية، حيوانية، تجارية) في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، وذلك تحت ادعاءات انها مقامة على الاراضي المصنفة "ج" بحسب اتفاقية اوسلو الثانية، وتم بناؤها دون الحصول على ترخيص من الجهات الاسرائيلية المختصة.
9. اصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أوامر هدم عسكرية تستهدف 64 منزل ومنشأة في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، قسم منها يقع في المناطق المصنفة "أ" أو "ب"، وتعود الى ذوي الشهداء، وذلك تنفيذاً لسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

<u>شهر كانون أول/ديسمبر (7 نشاطات + 45 اعتداء)</u>

1. صادقت سلطات الإحتلال في مدينة القدس، على مخطط لبناء 891 وحدة سكنية إستيطانية جديدة في مستعمرة "جيلو" المقامة جنوب غرب مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967.

2. صادقت سلطات الإحتلال، على مخطط لبناء 82 وحدة سكنية إستيطانية جديدة لتوسيع مستعمرة" رمات شلومو" المقامة شمال مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام1967.
3. جرفت قوات الإحتلال مساحة من الأراضي في خربة النجار قرب الجمعية العربية في منطقة راس بيت جالا بمحافظة بيت لحم. كما جرفت مساحة من الأراضي الزراعية في المنطقة الواقعة بين قريتي كفا وعزبة شوفة بمحافظة طولكرم.
4. سلمت قوات الإحتلال أوامر عسكرية تقضي بمصادرة 244 دونم من أراضي المواطنين التابعة لبلدة صوريف وقرية الجبعة بمحافظة الخليل، كما سلمت أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة 500 دونم من أراضي المواطنين التابعة لقريتي قصرى وجوريش والواقعة قرب مستعمرة "مجدوليم" بمحافظة نابلس.
5. أصدرت قوات الإحتلال أمراً عسكرياً يقضي بوضع اليد على مساحة 101.6 دونم من أراضي مدينتي بيت ساحور وبيت جالا، بحجة الأغراض الأمنية لصالح الجدار العنصري العازل في محافظة بيت لحم. كما صادرت أرض مساحتها دونم واحد من أراضي المواطنين التابعة لبلدة صوريف بمحافظة الخليل، لتوسيع حاجز الجبعة المقام على الخط الأخضر.
6. تم إبلاغ بلدية بلدة دير إستيا بمحافظة سلفيت، عن صدور أمر عسكري يقضي بمصادرة 30 دونم من أراضي المواطنين الواقعة في منطقة وادي قانا التابعة لبلدة دير إستيا بمحافظة سلفيت، ولقرية جينصافوط بمحافظة قلقيلية.
7. شن المستوطنون 45 اعتداءً على الفلسطينيين وممتلكاتهم، تراوحت بين الرشق بالحجارة، ومهاجمة منازل المواطنين، وإقتلاع أشجار، والإعتداء بالضرب، ودهس أطفال، وإقتحام بلدات، وإطلاق النار.

وتعطي الأشكال البيانية التالية تصوراً لبعض الانتهاكات الاسرائيلية ذات العلاقة بالاستيطان التي نفذت خلال العام 2015، استناداً الى البيانات المرصودة من قبل مركز الدراسات أريج، والتي تتوافق بشكل كبير مع البيانات المرصودة من قبل مجموعة الرقابة الفلسطينية التابعة لدائرة شؤون المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية.

3. أشكال بيانية توضح بعض الانتهاكات الداعمة للاستيطان حسب المحافظة أو الشهر

البيانات في الأشكال البيانية التالية تم الحصول عليها من التقارير الشهرية التي يصدرها معهد اريج.

أ. توزيع بعض أشكال الانتهاكات بيانياً حسب المحافظات التي نفذت فيها

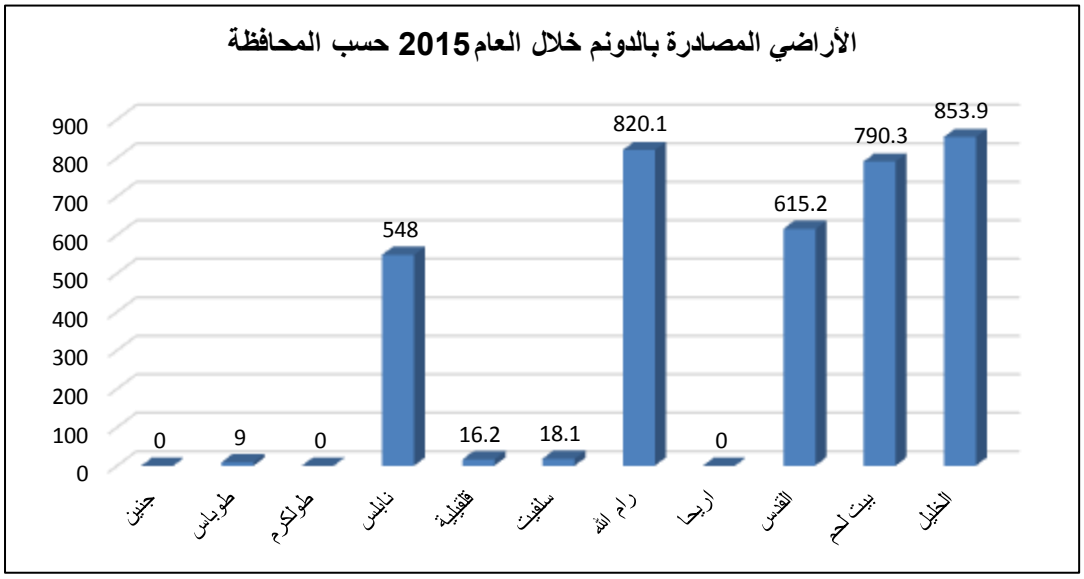

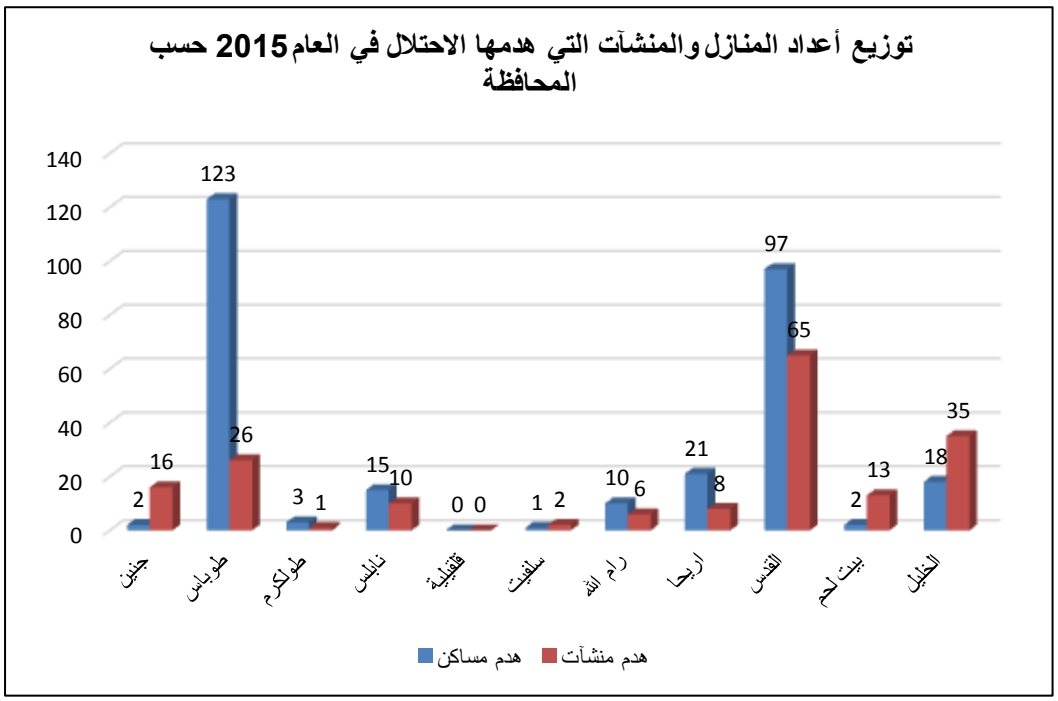

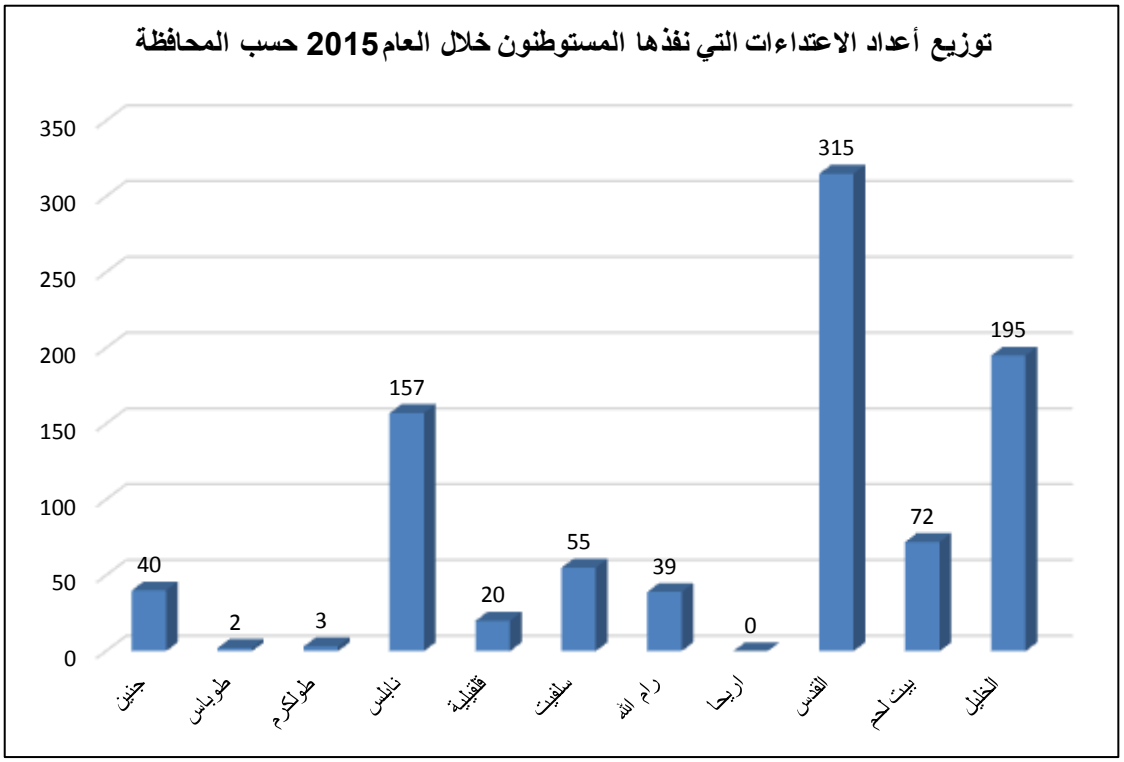
توزيع أعداد الاعتداءات التي نفذها المستوطنون خلال العام 2015 حسب المحافظة
350
300
250
200
150
100
50
0
40
2
3
157
20
55
39
0
315
72
195
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
اريحا
القدس
بيت لحم
الخليل

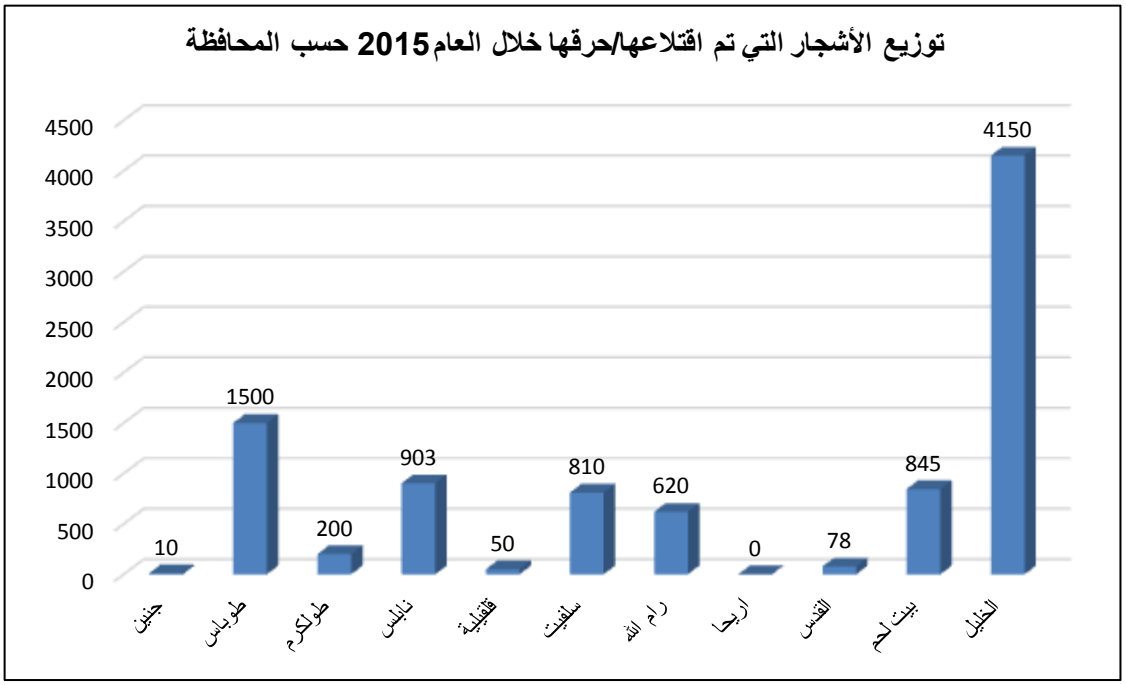
توزيع الأشجار التي تم اقتلاعها/حرقها خلال العام 2015 حسب المحافظة
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
10
1500
200
903
50
810
620
0
78
845
4150
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
اريحا
القدس
بيت لحم
الخليل

ب. توزيع بعض أشكال الانتهاكات بيانياً حسب الشهر الذي نفذت فيه

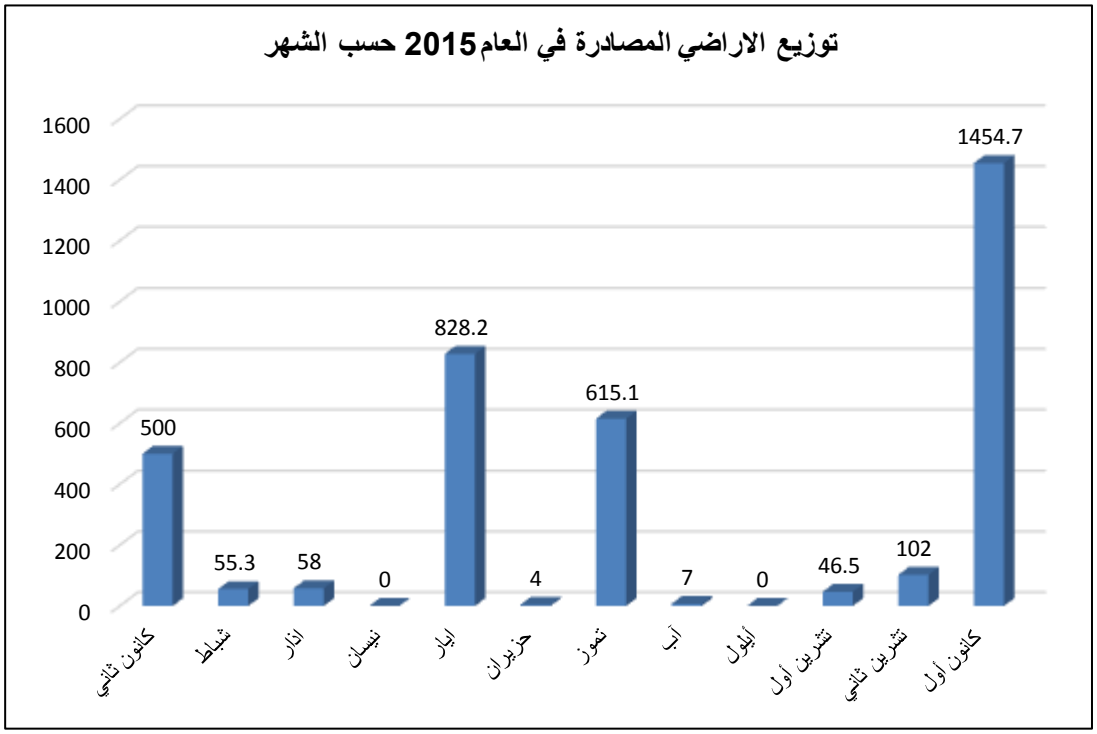

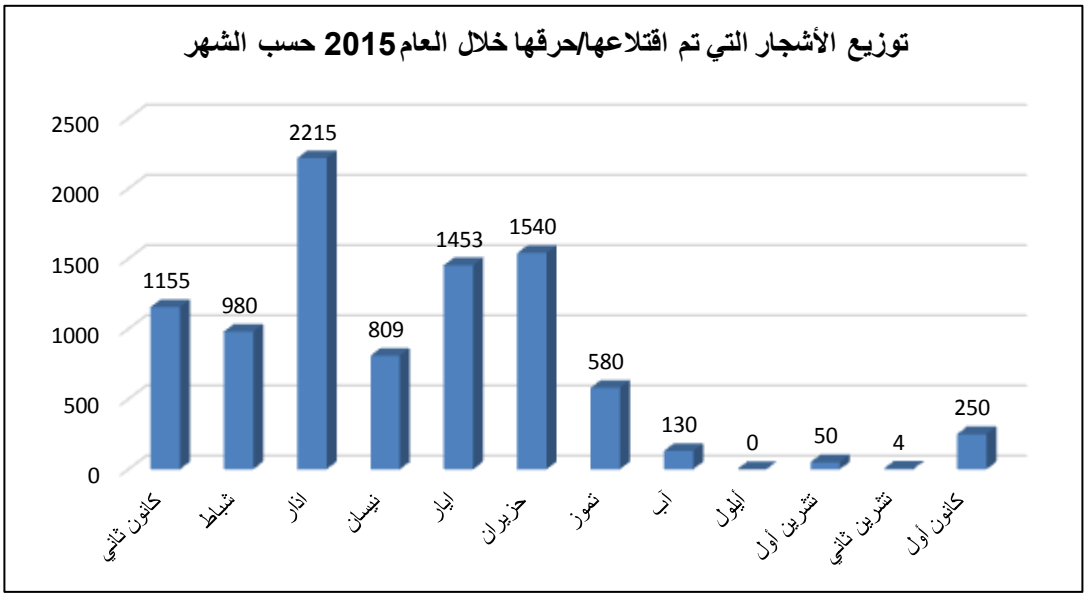

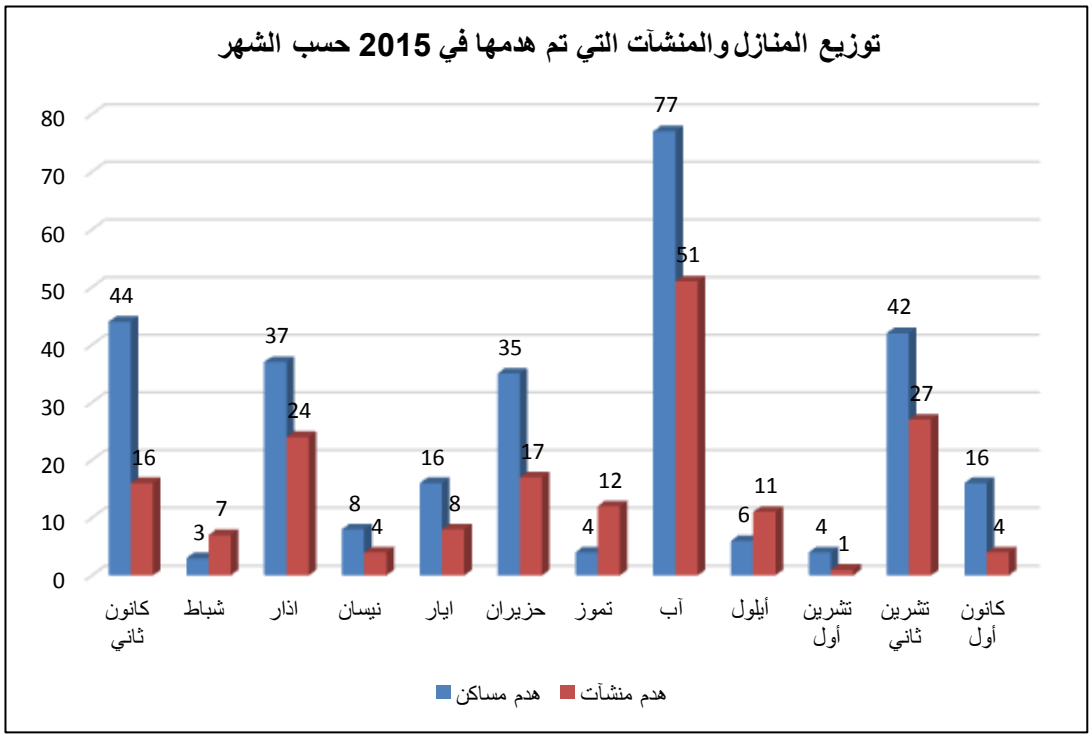
توزيع المنازل والمنشآت التي تم هدمها في 2015 حسب الشهر
80
70
60
50
40
30
20
10
0
44
16
3
7
37
24
8
4
16
8
35
17
4
12
77
51
6
11
4
1
42
27
16
4
كانون ثاني
شباط
اذار
نيسان
ايار
حزيران
تموز
آب
أيلول
تشرين أول
تشرين ثاني
كانون أول
هدم مساكن
هدم منشآت

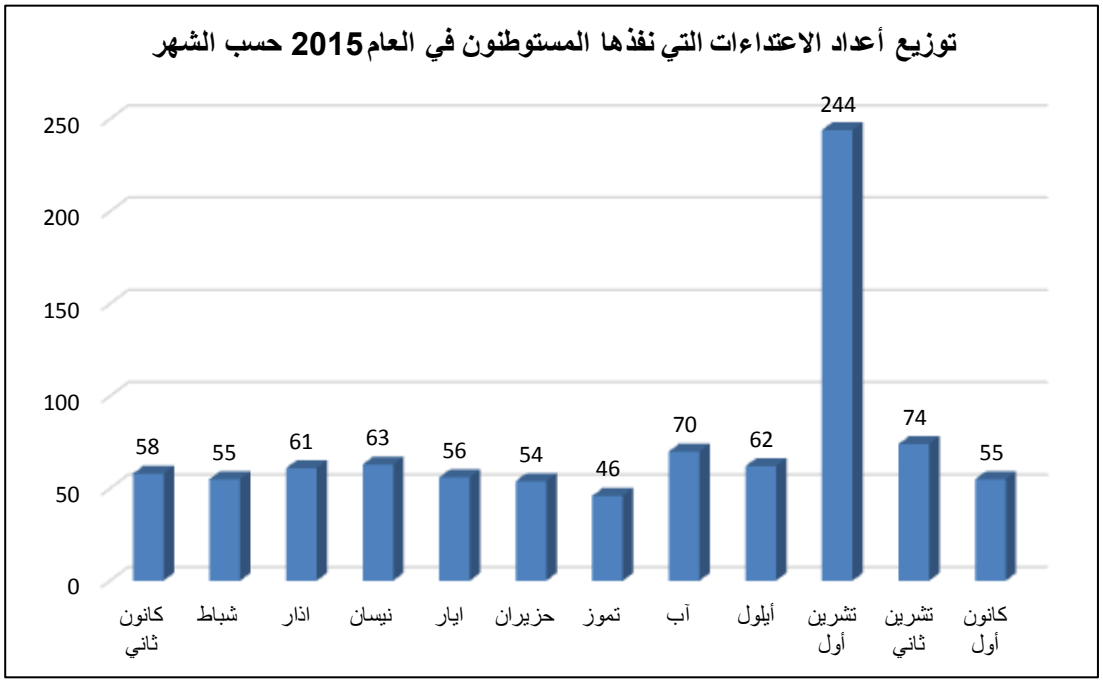
توزيع أعداد الاعتداءات التي نفذها المستوطنون في العام 2015 حسب الشهر
250
200
150
100
50
0
58
55
61
63
56
54
46
70
62
244
74
55
كانون ثاني
شباط
اذار
نيسان
ايار
حزيران
تموز
آب
أيلول
تشرين أول
تشرين ثاني
كانون أول

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان خلال عام 2015

بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

مما لا شك فيه، أن الأضرار الناجمة عن المستوطنات الاسرائيلية، المقامة على أراضي الضفة الغربية، تمس جميع المواطنين الفلسطينيين في شتى المجالات الإنتاجية، والتجارية، والخدماتية، وتنعكس جميعها على مستوى الرفاه وتوزيع الدخل وجودة الحياة لأفراد الأسر الفلسطينية.

فمن أهم التحديات التي تواجه الحكومات الفلسطينية، عملية التخطيط للتنمية المستقلة والمستدامة في ظل احتلال اسرائيلي استيطاني طويل، يتصف بارتفاع وتيرة مصادرته للأرض الفلسطينية وبناء المواقع الاستيطانية (بأشكالها المختلفة) عليها، بهدف فرض أمر تهويدي على أرض الواقع من جهة، والسيطرة على مواردها الطبيعية من جهة أخرى. وقد تسبب ذلك في خلق مخاوف حقيقية من عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية في ظل استمرار وترسخ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، سيما وأن إسرائيل تستخدم شتى الوسائل لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً وتابعاً لاقتصادها، حيث تؤكد دراسات أكاديمية بان سيطرة إسرائيل على أهم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني تعتبر العامل الابرز في اعاقة التنمية الاقتصادية. فإسرائيل تهيمن على نحو 96% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية، بحيث بات العجز في الميزان التجاري الفلسطيني عنواناً للعلاقة القسرية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي نتج عنه تراجع واضح في أداء الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي اضطر عشرات الآلاف من قوة العمل الفلسطينية إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، أظهرت دراسة[1] صدرت حديثاً، أن حجم الخسائر السنوية في الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن وجود المستوطنات لا تقل عن 10.2% من ناتجه المحلي الاجمالي، حيث تم الاستناد في حساب هذه النسبة الى القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي. وبينت الدراسة أن القيمة المضافة للخسائر السنوية المباشرة وصلت الى 488.7 مليون دولار، توزعت بواقع: 153 مليون دولار في المحاصيل الزراعية، و212.7 مليون دولار في قطاع الصناعة، و63 مليون دولار في قطاع السياحة،

1 د. عاص الاطرش، الاستيطان :آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، 2015.

و60 مليون دولار في قطاع الانشاءات. أما حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل لوحده، فقد قدرت بنحو 385.3 مليون دولار بالأسعار الجارية.

ان سيطرة سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الأرض الفلسطينية والتحكم بمواردها، وبالتالي التحكم بالعامل الأهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية، يضع عراقيل فاعلة أمام الحكومة الفلسطينية، ويضعف من قدرتها على تنفيذ خططها الاستراتيجية التنموية. وحتى يتم تذليل هذه العراقيل، لا بد (أولاً) من تفكيك معالم الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية، المتمثلة في المستوطنات بشكل أساسي، والتي أقيمت على أهم المناطق الفلسطينية، بغرض تحقيق الأهداف الأمنية والتوسعية والاقتصادية للكيان الاسرائيلي. وسنتطرق فيما يلي الى عدد من التأثيرات السلبية للمستوطنات الاسرائيلية على المواطنين الفلسطينيين.

1- الاثار المترتبة على المدينة المقدسة

استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بإجراءاتها التهويدية الممنهجة منذ احتلال المدينة المقدسة في العام 1967 وحتى يومنا هذا، بهدف تهويد المدينة وتهجير سكانها وتغيير طابعها العربي والاسلامي. فقد شهد العام 2015 سلسلة من الاجراءات بحق المدينة المقدسة ومواطنيها، وهجمة غير مسبوقة ضد المسجد الاقصى من اجل تقسيمه زمانيا ومكانيا بين المسلمين واليهود، من خلال الاقتحامات اليومية للمتطرفين بحماية جنود الاحتلال.

واستناداً الى الاحصاءات المرصودة[1] خلال العام المنصرم، اقتحم المسجد الاقصى ما يقرب من 12300 متطرف يهودي، كما تم الكشف عن مخطط لمنظمة إسرائيلية تسعى من خلاله الى تسجيل المسجد الأقصى كملك تابع للاحتلال الاسرائيلي بشكل رسمي في دائرة "الطابو" الاسرائيلية. كما تم الكشف عن إحباط عملية لتفجير قبة الصخرة قبيل تنفيذها بقليل من قبل مهاجر يهودي أميركي، يدعى "آدم ليفيكس"، خطط لفعلته بناءً على توجيه من منظمات صهيونية متطرفة.

وفي القدس، عاصمة الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة، لم تكتفِ سلطات الاحتلال بتوسعها الاستيطاني الضخم في المدينة المقدسة ومحيطها، بل عمدت الى التضييق على سكانها الفلسطينيين بوسائل مختلفة، لإجبارهم على الهجرة منها، واحلال اليهود مكانهم. فقد عمدت الى تنفيذ عمليات تخريب اقتصادي طالت

[1] المصدر: مركز عبد الله حوراني للدراسات والتوثيق، غزة، فلسطين.

كافة مقومات الاقتصاد الوطني الفلسطيني في المدينة، بجميع مفرداته من زراعيّة وتجاريّة وصناعات حرفيّة وسياحية وغيرها، كما حرصت على شلّ إمكانية تناميها ومقومات وأسباب انتعاشها. ويترافق مع ذلك، العمل الدؤوب لسلطات الاحتلال على رفع معدلات البطالة بين القوى العاملة الفلسطينية في المدينة، ودفعها لغول الغلاء ليصول في المدينة المقدسة ويبطش بأهلها. **ومن أشكال الاجراءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في مدينة القدس ما يلي:**

- استمرت الاعتداءات الإسرائيلية واقتحامات المستوطنين المتكررة لباحات المسجد الأقصى الشريف، في تحدٍ سافر لمشاعر العرب والمسلمين عامة والفلسطينيين خاصة، وعدم الاكتراث لجميع الأديان والشرائع السماوية والأعراف الدولية. وقد تكررت هذه الاقتحامات طيلة ايام العام 2015 عدا أيام الجمعة والسبت مع محاولات اسرائيلية لتقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى، والتي ترافقت مع الاعتقالات والابعادات والقيود التي فرضتها على المصلين في باحات المسجد، مما أدى الى اندلاع الهبة الجماهيرية (انتفاضة القدس) في بداية الربع الرابع من العام 2015.
- فرض الضرائب الباهظة الظالمة على المواطنين المقدسيين، التي تثقل بها كاهلهم، الامر الذي يؤدي الى رفع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ويقود بالتالي إلى تدني مستوى دخل المواطن الفلسطيني هناك، وتراجع مستوى قدراته الشرائيّة، مما يسبب خللاً في الدورة الاقتصاديّة للمدينة.
- استمرار اجراءات سحب هويات السكان المقدسيين، وترحيلهم القصري الى خارج المدينة، وبالتالي حرمانهم من حق الإقامة في القدس أو الدخول اليها، وما يترتب على ذلك من حرمانهم من المعالجة في المستشفيات التابعة لسلطة الاحتلال، التي تمنع جميع الفلسطينيين الساكنين خارج الجدار من هذه الخدمات، لأنهم يعتبرونهم غير مقدسيين.
- بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني وتهويد القدس، استمرت عمليات مصادرة الاراضي، وهدم المنازل الفلسطينية بحجج أمنية واهية، وفرض رسوم باهظة على أي تراخيص بناء جديدة للمقدسيين (في حال أعطيت لهم)، كوسيلة لإجبارهم على مغادرة المدينة والسكن خارجها. بالمقابل، تعمل سلطات الاحتلال على زيادة أعداد اليهود من خلال عمليات الاحلال وبناء الوحدات الاستيطانية بكثافة.

- تستمر سلطات الاحتلال باضعاف القطاع التعليمي، من خلال استمرارها بارتكاب الانتهاكات بحق المسيرة التعليمية وتزايد مستوى التمييز ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية في القدس. فقد بقيت المشاكل التعليمية في القدس خلال عام 2015 دون حل، وتتمثل بنقص الغرف الصفية، وعدم السماح ببناء مدارس جديدة من قبل بلدية الاحتلال. كما صعدت قوات الاحتلال عام 2015 من انتهاك "حق التعليم" باقتحام المدارس واعتقال طلبتها من داخل الصفوف، والانتشار على أبواب المدارس برفقة الكلاب البوليسية، ورش المياه العادمة عليها بصورة متعمدة.
- أصبحت المؤسسات الصحية الفلسطينية في القدس غير آمنة، حيث لم تسلم هذه المؤسسات من الاعتداءات والتصعيد خلال عام 2015. فقد اقتحمت قوات الاحتلال مستشفى المقاصد 6 مرات، خلال الأشهر (أيلول، تشرين أول، تشرين ثاني)، تم خلالها اقتحام أقسامه وغرفه بحثا عن مصابين خلال مواجهات جرت في مدينة القدس. وفي تصعيد آخر، اقتحمت القوات المستشفى للبحث في ملفات المرضى "المصابين"، حيث كان بحوزة المخابرات اسماء معينة، وصادرت مخابرات الاحتلال أجهزة الحاسوب وكاميرات المراقبة من المستشفى.

2- الاثار المترتبة على عمال المستوطنات

يتداخل قطاع العمل مع القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى، والتي من ضمنها قطاعات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والخدمات والاعلام وغيرها. وبالتالي، فإن الانتهاكات الاسرائيلية بحق أي من هذه القطاعات يؤثر سلباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع العمل. **وفي هذا البند من التقرير سنتحدث عن الانتهاكات الاسرائيلية وآثارها على العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائلية وتحديداً عمالة المستوطنات، فيما سنتحدث في البنود اللاحقة عن الانتهاكات الاسرائيلية بحق عدد من القطاعات الانتاجية والخدمية في فلسطين.**

يتقاضى العاملون في المستوطنات[1]، أجوراً أفضل من أجور زملائهم في السوق المحلية، ويعملون (غالباً) في مستوطنات قريبة من مكان سكناهم. بالمقابل، يتعرض هؤلاء العمال لجملة انتهاكات لحقوقهم الوظيفية والإنسانية، ولا تنطبق عليهم معايير العمل اللائق، فهم يتعرضون في كثير من الاحيان للاعتداء المباشر من قبل مشغليهم أو حراس المستوطنات، كما يتعرضون إلى التمييز العنصري ضدهم من حيث

[1] يبلغ عدد عمال المستوطنات نحو 27000 عامل حسب بيانات الادارة العامة للتشغيل، وزارة العمل الفلسطينية.

قيمة الأجور والترقيات وطبيعة العمل. كذلك، يتم خصم جزء من رواتبهم لصالح نقابة العمال الاسرائيلية (الهستدروت) رغم أنهم ليسوا اعضاء فيها، ويتم خصم جزء آخر لصالح التأمينات الاجتماعية رغم أنهم لا يستفيدون منها. ناهيك عن نوعية العمل الذي يعملون به، والذي غالباً ما يكون في الأعمال السوداء التي لا يحبذ الاسرائيليون العمل فيها مثل أعمال التنظيفات والبناء والزراعة والخدمات. وأقسى هذه الانتهاكات، تلك التي يرتكبها المشغلون والسماسرة بحق النساء والأطفال العاملين في المستوطنات الزراعية في منطقة الأغوار، والذين يقدر عددهم 500–1000 عامل تبعاً للمواسم الزراعية.

وتتعلق الانتهاكات المتعلقة بالأجور بالتلاعب بقسائم الراتب بين المشغل الاسرائيلي وسمسار العمل الفلسطيني. فالعمال الفلسطينيون لا يعرفون شيئا عن هذه القسائم، إنما يعرفون المبلغ الذي يتقاضونه في نهاية كل شهر أو في نهاية كل أسبوع، حيث تتم المحاسبة (في كثير من الأحيان) بين المشغل والسمسار، الذين يقومان بتزوير معطيات أجرة العامل لمصلحتيهما من خلال تخفيض عدد ايام العمل الشهرية في القسيمة عن تلك الحقيقية، على الرغم من أن العامل الفلسطيني يعمل بموجب تصريح رسمي من مكتب التشغيل الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، يحصل العامل الفلسطيني على أجر زهيد، وحقوق اجتماعية منقوصة، خلافاً لمواد قانون العمل الاسرائيلي بالخصوص، والتي تسري على جميع العاملين في إسرائيل، بما في ذلك العمال الفلسطينيون النظاميون (لديهم تصاريح عمل). وتتسبب عمليات الاحتيال على العامل بتغيير معطيات قسيمة الراتب في تخفيض ما يتقاضاه من مبالغ مالية بنسبة عالية، تصل في بعض الأحيان الى نحو 50% من أجره الحقيقي.

والى جانب تعرض عمال المستوطنات الى الانتهاكات الجسدية وسرقة الحقوق، فإن هؤلاء العاملين واقعون تحت ضغط نفسي كبير يتمثل في شعورهم الشعور الداخلي بالقهر الذي يصيبهم نتيجة عملهم في مستوطنات تقام على أرضهم أو أرض أقربائهم عنوة، واحتكاكهم بمن يعتدي ليلاً نهاراً على أهاليهم، حيث يعتبر علامة فارقة وجرحا نازفا في النفس، لكنه الخبز المر من أجل الاستمرار في الحياة. وأن هذا الاضطرار للعمل في المستوطنات ناتج عن عدم وجود بديل فلسطيني، في ظل وجود أزمة اقتصادية ومالية خانقة تعصف بمؤسسات السلطة الفلسطينية، سببها الرئيسي السياسات التي تنفذها سلطات الاحتلال في محاربة وإنهاك الاقتصاد الفلسطيني.

وبالرغم من المردود المالي الجيد للعاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية وتأثيره في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن التأثيرات الاقتصادية السلبية للعمل في إسرائيل عموماً والمستوطنات خصوصاً كثيرة، منها:

- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
- الاستمرار في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة وتوسيع المستوطنات.
- فرض الحصار والحواجز على المنتج الوطني، يقابله تشجيع ودعم المنتج الإسرائيلي الخاص بالمستوطنات الإسرائيلية.
- استخدام الأيدي العاملة الفلسطينية كأيدي عاملة رخيصة محرومة من الحقوق التي يتمتع بها العمال الآخرون، خصوصاً العمال غير الرسميين داخل إسرائيل وعمال المستوطنات.
- هجر الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية، حيث أن مردود هذه الأراضي لا يكفي لاحتياجات الأسرة الفلسطينية.
- تتسبب الأيدي العاملة الرخيصة في المستوطنات، وكذلك دعم الحكومة الاسرائيلية المالي لصناعات المستوطنات، في تخفيض تكلفة انتاج البضائع في المستوطنات، مما يجعل أسواق الضفة الغربية مغرقة بالمنتجات الاسرائيلية على حساب المنتج الفلسطيني الذي سيلاقي التلف او الكساد.
- عدم التزام المشغل الاسرائيلي بتوفير مستلزمات السلامة والصحة المهنية للعامل الفلسطيني يتسبب في تعرضه الى اصابات جسدية وامراض مهنية، لا يتكفل بمعالجتها، وبالتالي تدفع تكاليف العلاج من العامل نفسه أو من خلال وزارة الصحة الفلسطينية.

3- الاثار المترتبة على الوضع السياسي

تشير خريطة المستوطنات المنتشرة في كافة أرجاء الضفة الغربية الى استراتيجية سلطات الاحتلال في تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية، فلا تكاد توجد قرية أو مدينة فلسطينية إلا وتقام بجوارها مستوطنة أو بؤرة استيطانية ذات أعداد محدودة من المستوطنين تستولي على مساحة واسعة من الأرض أو نقطة عسكرية، أو شارع التفافي يمزق الأرض، أو جزء من الجدار الذي يلف معصم الضفة الغربية

ويحولها إلى سجن كبير. هذه الاستراتيجية أدت الى تمزيق الضفة الغربية وتحويلها الى معازل (كنتونات) صغيرة تمنع أي فرصة للتنمية والتطوير، كما تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة.

وبالتالي، ليس من محض الصدفة تطبيق فكرة تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق أ (نحو 18% من أراضي الضفة الغربية)، والمنطقة ب (نحو 21% من أراضي الضفة الغربية)، والمنطقة ج والتي تشكل 61 % من أراضي الضفة الغربية، وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً، وانما جاءت نتاج هذا الفكر الإسرائيلي القائم على تمزيق الضفة الغربية وتحويلها إلى كنتونات صغيرة يسهل السيطرة عليها في أي وقت تريده، فالمواقع الاستيطانية تؤثر على أكثر من % 40 من أراضي الضفة الغربية، وتفصل الكثير من المناطق العربية عن بعضها البعض، مما مزق الأراضي الفلسطينية، وجعل من المدن الفلسطينية تجمعات صغيرة معزولة يصعب التواصل فيما بينها بحكم انتشار المستوطنات.

ومما يؤكد النهج الاستيطاني التوسعي في الأراضي الفلسطينية في المنطقة (ج)، ما ورد في تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1]، حيث ذكر أن نحو 70% من أراضي المنطقة (ج) تقع داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي يُحظر على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها. كما وتبلغ مساحة المناطق المتاحة لتوسيع المستوطنات تسعة أضعاف مساحة المناطق المقام عليها البناء حالياً. أما ما تبقى من المنطقة (ج)، فقد وضعت سلطات الاحتلال قيوداً صارمة للبناء على غالبيته، وسمحت للفلسطينيين لاستخدام مساحة لا تزيد عن 1% من أراضي هذه المنطقة في أعمال التطوير والتنمية.

وبما أن أية تنمية حقيقية بكافة أشكالها على أرض الضفة الغربية، لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا كان هناك دولة فلسطينية (ذات سيادة حقيقية على الأرض) ترعى هذه التنمية وتعززها، فإن الحديث عن فكرة قيام هذه الدولة يعتبر ضرباً من الخيال، ولا يمكن تحقيقها في ظل سياسة الأمر الواقع التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي من خلال النشاطات الاستيطانية التي نفذتها (وما زالت)، هادفة بذلك الى تمزيق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، وتحويلها إلى "كانتونات" غير متواصلة. الأمر الذي يحقق أفكار الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في جعل الوقائع على الأرض ذات تأثير فاعل يتحكم في أية حلول سياسية مستقبلية، وتضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل.

[1] الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، كانون ثاني، 2013.

وبالتالي، تحقق اسرائيل استراتيجيتها القائمة على منع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية–إسرائيلية، تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذي سيادة وذي ولاية جغرافية واحدة متواصلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

4- الاثار المترتبة على القطاع الزراعي

بعد الاحتلال الاسرائيلي للجزء المتبقي من أرض فلسطين في العام 1967 مباشرة، بدأت حكومات الاحتلال المتعاقبة بمحاربة القطاع الزراعي الفلسطيني بوسائل شتى، لتحقيق اهدافها التوسعية القائمة على مصادرة الأرض والموارد الطبيعية واستغلالها لصالح الاستيطان. وفي سبيل ذلك، نفذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي وما زالت تنفذ العديد من السياسات القسرية لتعزيز الاستيطان، والتي أدت نتائجها الى اضعاف قطاع الزراعة الفلسطيني بشكل كبير، منها:

- مصادرة الاراضي الزراعية واراضي الرعي، ومنع الفلسطينيين من الوصول اليها.
- الاستيلاء على المياه الجوفية والينابيع السطحية والتحكم في كيفية توزيعها.
- بناء جدار العزل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومنع اصحاب الاراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار من الوصول اليها لاستغلالها بالشكل الطبيعي.
- تحكم اسرائيل بأسعار المواد الزراعية الأولية والسلع الزراعية المنتجة بطريقة تؤدي الى ضرب القطاع الزراعي الفلسطيني، في ظل عدم توفر الدعم الحكومي الكافي لصمود هذا القطاع، نتيجة لصعوبة الظروف الاقتصادية التي تعيشها فلسطين.
- تحكم اسرائيل بالمعابر الحدودية، وما يتبع ذلك من تأثير على الصادرات الزراعية.
- استخدام الاراضي الزراعية الفلسطينية كمكبات للنفايات الصلبة والسائلة التي تنتجها المستوطنات والمناطق الصناعية الملحقة بها.

ونتيجة لهذه السياسات والاجراءات المنبثقة عنها، عانى القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية من العديد من المعوقات والتحديات، والتشوهات، والتي أدت الى التراجع المستمر في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. والشكل التالي يوضح تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1994-2014).

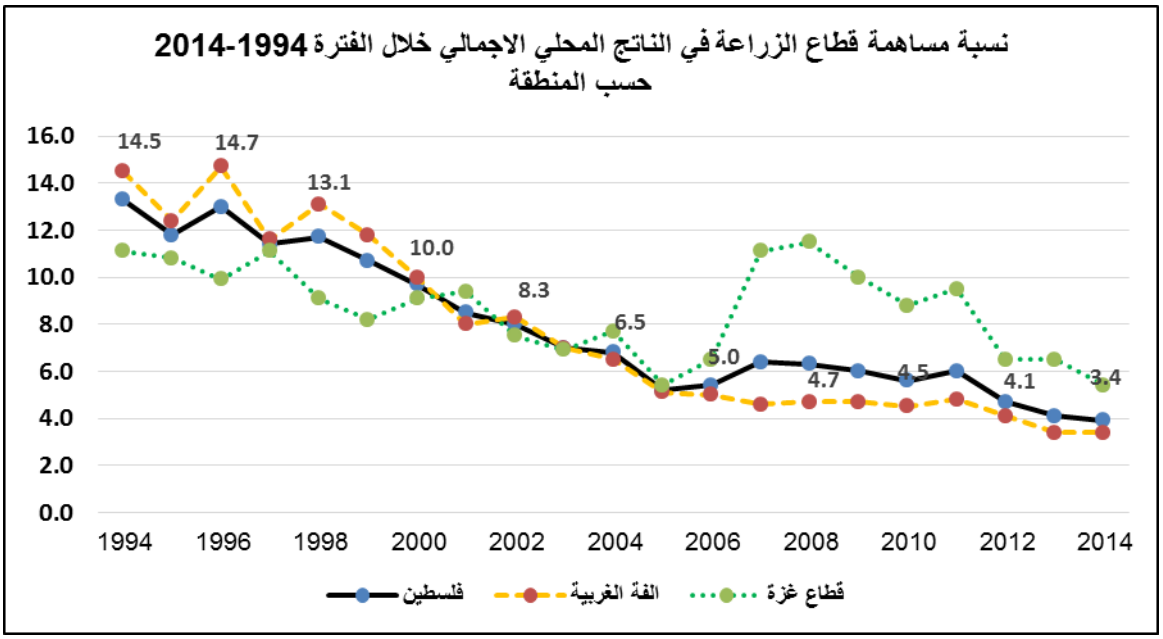

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية

وتعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية (سلة الغذاء الأولى لفلسطين) خير مثال على مدى تأثر القطاع الزراعي الفلسطيني بالسياسات الاستيطانية الاحلالية. فمن المعلوم ان هذه المنطقة كانت رافداً رئيسيا لسوق الخضار الفلسطيني بمنتجاتها الزراعية طوال السنة، حيث تنتج نحو 60% من ناتج الخضروات في السوق المحلي للضفة و40% من الحمضيات و100% من التمور و100% من الموز. الا أن دورها بدأ بالانحسار نتيجة لسياسات الاحتلال الاسرائيلي في تعزيز الاستيطان الزراعي المتمثل في السيطرة على هذه الارض ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة واستغلالها زراعياً، حيث تنتشر في هذه المنطقة نحو 31 مستوطنة وبؤرة استيطانية، تشكل في معظمها تجمعات زراعية، بُنيت على حوالي 12 ألف دونم، كما أُلحق بها نحو 60000 دونم كأراضي زراعية آخذة بالازدياد، وتقوم الحكومة الإسرائيلية بتوفير كافة أشكال الدعم والحماية لهؤلاء المستوطنين.

وبالمقابل، يتعرض المزارع الفلسطيني لشتى أنواع الممارسات العدوانية من مضايقات وملاحقات من قبل قوات الاحتلال لإجباره على ترك أرضه ومنعه من استغلالها، بغية الاستيلاء عليها والحاقها بالمستوطنات. **ومن تأثيرات ممارسات قوات الاحتلال ومستوطنيه على القطاع الزراعي الفلسطيني، وخصوصاً في منطقة الأغوار ما يلي:**

1. تراجع كبير في القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث لم يستطع مواكبة التطور الحاصل في مثيله في الجوار، سواء في الأردن أو الذي يقع تحت سيطرة الاستيطان الإسرائيلي.
2. انحسار كبير في نخبة الأراضي الزراعية الفلسطينية التي يستغلها الفلسطينيون خاصة الأراضي الغورية والأراضي الواقعة خلف جدار الضم والتوسع.
3. تحول مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الى اراضٍ بور، نتيجة قيام قوات الاحتلال بهدم وتخريب العديد من الابار التي كانت تستخدم لري هذه الاراضي، مع منع اصدار تراخيص جديدة لحفر الابار أو إعادة تأهيل الآبار المرخصة وغير العاملة.
4. انخفاض الانتاج الزراعي نتيجة قيام سلطات الاحتلال بمنع مزارعي الضفة الغربية من تداول العديد من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.
5. تناقص أعداد التجمعات السكانية الزراعية نتيجة السياسات الاسرائيلية المتمثلة في مهاجمة وترحيل العديد من التجمعات الزراعية والرعوية، خاصة في منطقة الأغوار، بعد هدم منازلهم من ناحية، وتضييق الخناق على التجمعات الزراعية الاخرى من خلال عدم منح تراخيص بناء وهدم ما قد يستجد من أبنية للمواطنين نتيجة النمو الطبيعي للسكان مما أجبر الكثيرين على هجر تلك المناطق.
6. تعرض المزارعين لخسائر شبه دائمة لعدم قدرتهم على الوصول الى الاسواق الخارجية، نتيجة سيطرة قوات الاحتلال على المعابر والحدود والتحكم بها من ناحية، وعدم قدرة المزارعين الفلسطينيين على منافسة المزارعين اليهود من المستوطنين نظراً للدعم غير المحدود الذي يتلقونه من حكومتهم. من ناحية ثانية، وقيام الحواجز العسكرية الاسرائيلية بتعمد اعاقة المنتجات الزراعية لفترات طويلة قبل وصولها الى السوق المحلية مما يؤدي الى تلف جزء منها.
7. تحول الآلاف من الشباب الفلسطيني من العمل في أرضهم الى العمل داخل المستوطنات، ومن ضمنها المستوطنات الزراعية في ظل ظروف عمل غير لائقة.

5- الاثار المترتبة على القطاع البيئي

بدأت إسرائيل بتدمير البيئة الفلسطينية بشكل ممنهج بعد احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967م، حيث انتهجت إسرائيل نفس الطرق التي انتهجتها في سيطرتها على فلسطين المحتلة عام 1948م في

عملية تدمير الموروث الحضاري للشعب الفلسطيني، فكما هدمت القرية والبيت والمسجد والكنيسة والمقام وغيرها من معالم الأراضي الفلسطينية، وزرعت المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الزراعية وجبال الجليل، وشقت الطرق الالتفافية، واقامت المعسكرات والمناطق الأمنية وصادرت مساحات شاسعة من الأرض لأغراض التدريب، قامت بتنفيذ ذات السياسات في الأراضي المحتلة عام 1967.

وعند استعراض أثر المستوطنات الإسرائيلية على كامل الحياة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أن المستوطنات الإسرائيلية أخلت في البيئة الفلسطينية، حيث أن معظم المشاكل البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ناتجة بسبب أعمال الاستيطان وبنيتها التحتية من شوارع التفافية، واستنزاف للأحواض المائية في الضفة الغربية، وتلوث المياه الجوفية نتيجة المياه العادمة الناتجة عن الصرف الصحي للمستوطنات ومخلفات المصانع الإسرائيلية والمناطق الصناعية في المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. **ويمكن تلخيص التأثيرات البيئية للمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يلي:**

1. تأثيرها على الغطاء النباتي.
2. تأثيرها على المياه الجوفية.
3. تدمير الموروث الحضاري الفلسطيني.
4. تأثيرها على الثروة الحيوانية البرية والداجنة.
5. تلوث الهواء بمخلفات المستوطنات والمصانع الكيماوية المقامة في مناطقها الصناعية.
6. تشويه الطبيعة من خلال الطرق الالتفافية.
7. تقليص الأراضي الزراعية الفلسطينية وتصحرها من خلال الجدران والأسلاك الشائكة ومكبات النفايات.

6- الاثار المترتبة على قطاع المياه

تعتبر الظروف الطبيعية والموقع الجغرافي للضفة الغربية ذات أهمية كبرى في مسألة الموارد المائية في فلسطين. وقد عمدت اسرائيل الى استغلال هذه المسألة منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967م، حيث قامت بالسيطرة على المياه الجوفية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه فيها، كما قامت ببناء العديد من المستوطنات فوق خزانات المياه الجوفية وبالقرب من ينابيع المياه، التي اعتمدت بشكل

كامل على المياه الفلسطينية. وفي هذا السياق، يقدر عدد الآبار الإسرائيلية المحفورة في مستوطنات الضفة الغربية بأكثر من 50 بئراً.

ومن أجل السيطرة الكاملة على المياه الفلسطينية، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية الى إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تنص في مجملها على اعطاء سلطات الاحتلال الاسرائيلي حق التصرف المطلق بالمياه الفلسطينية، **والتي أدت نتائجها الى:**

1. وضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه في الأراضي الفلسطينية تحت السلطة المباشرة لسلطات الاحتلال باعتبارها ملك لدولة إسرائيل، مع منح كامل الصلاحية للمحاكم الإسرائيلية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه، بما في ذلك مصادرة الابار الفلسطينية لصالح المستوطنات.
2. منع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة، كما تم تحديد سقف أعلى لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية بضخها، بحيث لا تزيد عن 100 متر مكعب يومياً.
3. الحد من تطوير إمدادات المياه للمدن والقرى الفلسطينية، حيث ما زالت عشرات تجمعات سكانية الفلسطينية في الضفة الغربية غير مرتبطة بشبكة توزيع المياه، وتعاني من نقص المياه.
4. تلويث المياه الجوفية في الضفة الغربية من خلال التصريف المستمر لمياه الصرف الصحي والمخلفات الكيماوية السائلة للمستوطنات والمناطق الصناعية إلى الأودية القريبة، حيث تختلط بمياهها، التي يستخدمها الفلسطينيون، مما يؤثر على صحتهم.

7- الآثار المترتبة على القطاع الاجتماعي

تتسبب اعتداءات القوات الاسرائيلية والمستوطنين المستمرة والمتنوعة على المواطنين الفلسطينيين، وخاصة المتعلقة بالإغلاقات على التجمعات السكانية والحواجز المقامة على الطرقات التي تصل بين هذه التجمعات، في تقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض، وتشكل تهديداً اجتماعياً خطيراً للمواطن الفلسطيني، من حيث مساهمتها في خلق ازمات اجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وتراجع العلاقات الاجتماعية بين المواطنين.

من ناحية أخرى، تساهم أعمال مصادرة الأرض الزراعية أو منع أصحابها من فلاحتها في زيادة معدلات الفقر بين الأسر الفلسطينية، مما يضطر أفراد من هذه الأسر الى العمل في اسرائيل والمستوطنات في ظل ظروف عمل غير لائقة، وأجواء مناسبة للمخابرات الاسرائيلية لتجنيد عملاء من بينهم، مستغلين حاجتهم الى العمل.

يضاف الى ذلك، الاثار الاجتماعية الخطيرة التي تسبب بها جدار الضم والتوسع العنصري، سواءً من حيث تأثيره السلبي على الروابط الاجتماعية بين الاقارب والسكان عموماً على جانبي الجدار، أو من حيث تأثيره على التجمعات السكانية الواقعة بينه وبين الخط الأخضر من حيث الوصول الى المؤسسات التعليمية أو المراكز الطبية الواقعة شرق الجدار.

إن الظروف المذكورة وغيرها تضع المواطن الفلسطيني تحت ضغط نفسي، مما يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي تساهم في زيادة نسبة التطرف والعنف في المجتمع الفلسطيني، والاخلال بالتركيبة الاجتماعية السليمة له.

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربي السوري المحتل لعام 2015

رغم حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى اسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها وخاصة القرارات التالية:

1- **قرار مجلس الأمن رقم /497/ لعام 1981** ، الذي اعتبر قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإداراتها ، على الجولان العربي السوري المحتل قراراً لاغياً وباطلاً.

2- **قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /9/ تاريخ 1974/6/20**، المتعلق بإدانة التمييز وانتهاك الحريات النقابية في المناطق العربية المحتلة.

3- **قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /2/ تاريخ 1980/6/24**، المتعلق بالآثار السلبية للمستوطنات الإسرائيلية، على أوضاع المواطنين العرب السوريين في الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

4- **قرار لجنة حقوق الإنسان رقم (ل.2) تاريخ 1991/2/4**، المتعلق بحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. وقرارها رقم (ل.5) تاريخ 1991/2/7، الذي يؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان ، وجريمة في حق سلم البشرية وأمنها. وقرارها رقم (ل.7) تاريخ 1991/2/8 الذي تعيد فيه تأكيدها على أن توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة غير قانوني، ويشكل انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة.

5- **ما ورد في الوثيقة الختامية لقمة دول عدم الانحياز في كوالالمبور لعام 2003**، والذي أكد بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان المحتل وخرق إسرائيل السافر للقانون الدولي.

وأخيراً نضع بين أيديكم تقرير الدولة السورية الذي يعكس أوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل وذلك عن الفترة المحددة من شهر نيسان 2015 حتى نيسان 2016 رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سورية وما تتعرض له من حرب كونية انعكست آثارها على الشعب السوري برمته وعلى العمال وأصحاب العمل بشكل خاص.

آملين أن يتضمن تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لهذا العام بعض من الملاحظات التالية:

1- التوصيات والمبادرات التي تفضح جميع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته الخطيرة بحق المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل واعتمادها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 .

2- اتخاذ الاجراءات القانونية الملزمة لإسرائيل من أجل تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل بما يضمن تأمين الحماية الاجتماعية للعمال السوريين في الجولان العربي السوري المحتل .

3- تعيين ممثل عن منظمة العمل الدولية يتابع أوضاع العمال السوريين في الجولان العربي السوري المحتل .

4- تشكيل لجنة فنية خلال انعقاد الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لمناقشة ودراسة التقرير السنوي للمدير العام لمكتب العمل الدولي المتعلق بأوضاع العمال وأصحاب العمل في الجولان العربي السوري المحتل وإعداد توصيات بشأنه، وإصدار قرار من المؤتمر العام يدعو اسرائيل لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لجميع العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل وفضح سياستها العدوانية وفي كافة الأراضي العربية المحتلة من إسرائيل

عليه نسرد بعض المعلومات حول الأوضاع في الجولان العربي السوري المحتل بقصد إطلاع الوفود المشاركة في أعمال الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وكما يلي .

أولاً : السياق السياسي : واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل خلال الفترة من أيار 2015 حتى تاريخه:

لطالما وصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية ، إذ تعتبر خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي الإنساني ، المتمثلة باتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب عام 1949 واتفاقية لاهاي 1907 ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى.

وقد يكون مفيداً إعادة التذكير بأنه عند إعداد هذا التقرير قد تم الاستناد إلى ما نصت عليه المواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، وخاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة،

واتفاقيتي لاهاي للعامين 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها ونخص بالذكر **القرارات التالية:**

- **قرار مجلس الأمن رقم /497/ تاريخ 12/17/ 1981**، الذي اعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها، على الجولان العربي السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال أن تلغي قرارها هذا فوراً.
- **قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /9/ تاريخ 1974/6/20**، المتعلق بإدانة التمييز وانتهاك الحريات النقابية في المناطق العربية المحتلة.
- **قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /2/ تاريخ 1980/6/24**، المتعلق بالآثار السلبية للمستوطنات الإسرائيلية، على أوضاع المواطنين العرب السوريين في الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 29/50(دال) الصادر في عام 1995** الذي يطلب إلى إسرائيل الامتثال للقرارات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل ويطلب أيضاً أن تكف اسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السوري وأن تكف عن إقامة المستوطنات ويطلب كذلك إلى اسرائيل أن تكف عن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل.
- قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /9/ تاريخ 1974/6/20 المتعلق بإدانة التمييز وانتهاك الحريات النقابية في المناطق العربية المحتلة.
- قرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية رقم /2/ تاريخ 1980/6/24 والمتعلق بالتأثيرات السلبية للمستوطنات الاسرائيلية في فلسطين والمناطق العربية المحتلة الأخرى على أوضاع العمال العرب.

**** قرارات لجنة حقوق الإنسان :**

- **القرار رقم (ل.2) تاريخ 1991/2/4**، المتعلق بحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
- القرار رقم **(ل.5)** تاريخ 1991/2/7، الذي يؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل يشكل انتهاكا جسيماً لحقوق الإنسان، وجريمة في حق سلم البشرية وأمنها.
- القرار رقم (ل 7) تاريخ 1991/2/8 المتضمن التأكيد على أن توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة غير قانوني، ويعد انتهاكاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب في 12 آب 1949 وتحث حكومة إسرائيل على الامتناع عن توطين مستوطنين بمن فيهم المهاجرين في الأراضي المحتلة.
- الوثيقة الختامية لقمة دول عدم الانحياز في كوالالمبور لعام 2003، والتي أكدت بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان المحتل وخرقها السافر للقانون الدولي.

ومن أحدث هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الجولان السوري المحتل عام 2015 :

1. **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/70/91** تاريخ 2015/12/9 في دورتها السبعون البند /55/ من جدول الأعمال والمعنون: " **الجولان السوري المحتل** ".
2. **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/70/L.17** تاريخ 2015/11/19 في الدورة السبعون البند /37/ من جدول الأعمال المعنون" **الحالة في الشرق الأوسط** ".
3. **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/C.2/70/L.21** تاريخ 2015/10/29 في الدورة السبعون البند /64/ من جدول الأعمال المعنون" **السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية** ".

ثانياً : الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب العمل وبقية المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل :

إن الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال كما هو الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الاخرى .

إذ أن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل حاربت العمال العرب السوريين الذين يعملون في المعامل والمصانع وأعمال البناء ، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية وخاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال ، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي ومؤسساته .

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة مجالات نذكر منها :

1. مجال الثقافة والتربية والتعليم :

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربي السوري المحتل لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء و طمس الهوية العربية للجولان المحتل وتهويده
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية وفرض التعليم باللغة العبرية وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية – التراث الدرزي) اللتان لاتمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة والاسلام وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان ولتسويغ سياسة اسرائيل العدوانية .
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي تعيين مدرسيين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلاً علمياً عالياً .
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب كل ذلك بهدف السيطرة علي سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سورية .
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربي السوري المحتل إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربي السوري المحتل المتخرجين من الجامعة في الوطن الأم أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم للاختصاصات التي تخرجوا منها.

2. مجال التواصل مع الوطن الأم

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سورية من خلال الممارسات التالية :

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال والفلاحين والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتل الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتل وتمنع المتزوجات إلى الجولان المحتل من زيارة أهلهم في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتل الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).
- منع أبناء الجولان العربي السوري المحتل من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الاسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار بالسيطرة على معبر القنيطرة.

3. مجال الصحة

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة من نقص حاد في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مشفى يخدم أبناء تلك القرى حيث أن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس مما يكبده نفقات باهظة من جراء ذلك وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية ونقص في عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة ، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتل يخضع لضريبة صندوق المرضى وضريبة المشافي والمراكز الصحية التي لاوجود لها أساساً في قرى الجولان المحتل ، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي العقبات أمام المواطنين في افتتاح المخابر وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4. مجال الأسرى والمعتقلين :

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي باعتقال المواطنين في الجولان المحتل بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثال : (عدم التقيد بالتعليمات – رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سورية – إعطاء معلومات لدولة معادية – الاتصال مع عملاء .... الخ)

- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحياً ، وتعتبرهم إرهابيين – مجرمين وليسو معتقلين ، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتل لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تؤدي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي على أهالي الاسرى عند زيارتهم لأبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم .

ويبلغ عدد المعتقلين العرب السوريين في السجون الإسرائيلية حالياً (ثلاثة) معتقلين وهم

م	الاسم والشهرة	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم	مكان الاعتقال
1	شام كمال سليم شمس	1982/7/19م	2003/4/1م	11-12-29 عام	جلبوع
3	الدكتور إياد الجوهري	1974م	2012/6/28م	5 أعوام	جلبوع
4	صدقي سليمان المقت	1967 م	2015/2/25 م	قيد المحاكمة	جلبوع

حيث أن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي أعادت اعتقال الأسير المحرر صدقي سليمان المقت بتاريخ 2015/2/25 والذي كان قد مضى 27 عاماً في المعتقل من عام 1985 وحتى عام 2012 م .

كما أنه كان من المفترض إخلاء سبيل المعتقل إياد الجوهري بعد مضي ثلثي مدة الحكم إلا أنه لايزال في المعتقل بعد رفض سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي الطلب المقدم من ذويه .

5. مجال حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربي السوري المحتل :

- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بزرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربي السوري المحتل حيث يبلغ عددها (حوالي 2-3 مليون لغم) مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء في الجولان المحتل، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان

المحتل /532/ إصابة منهم /202/شهيد و /329/ إعاقة دائمة معظمهم من الأطفال وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار ، وقسم آخر يتم التحكم به عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة المستوطنين وقوات الاحتلال .

- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية في حوالي /20/ موقع على أراضي الجولان المحتل منها (نشبة المقبلة– قصر شبيب– بركة مرج المن ... الخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتل بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود) مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة .
- ويعتبر قيام الكيان الصهيوني الاسرائيلي بدفن النفايات النووية وزراعة الألغام النووية انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي واتفاقية جنيف ويشكل خطراً بيئياً داهماً على المنطقة وسكانها الأمر الذي يستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً .
- حيث أكدت تحاليل للتربة في قرى الجولان المحتل احتوائها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية وعلى كمية كبيرة من (الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6. مجال استغلال ثروات الجولان :

- يعادل متوسط المردود الاجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل ما يقارب /8/ مليون دولار ، والزراعة مايزيد على المليار دولار سنوياً ، وكذلك السياحة حيث يزيد عدد زوار الجولان عن أكثر من /2/ مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومسابح المياه الكبريتية في حمامات **الحمة** السورية وعشرات المطاعم والفنادق منها المطعم التايلندي الضخم وحديقة التماسيح الأميركية وفنادق هوارد وجونسون ، ومصانع نبيذ الجولان ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت /شركتي كور وتل دور/ وشركة / ايدن سبرنغر/ للمياه المعدنية ، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبترولية

والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية . اضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية ، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية وسائل التعليم والإيضاح ، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم ، ومزارع البطاطا والفواكه وسواها، وقد بعث ذلك كله على النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربي السوري المحتل .

- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والاثار في أراضي تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين ابعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بتزوير وثائق استملاك معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (أفي إيتام) بأعمال التنقيب حيث صرح إيتام أن اسرائيل بحاجة إلى ما يقارب 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربي السوري المحتل.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة في الجولان العربي السوري المحتل ، الأمر الذي استدعى توجيه رسالة رسمية سابقاً من وزارة الخارجية السورية إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الامن الدولي نبهت فيها إلى خطورة ما تنوي القيام به شركة طاقة الرياح الخضراء الإسرائيلية المعروفة باسم (مي غولاني) من إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربي السوري المحتل .
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية .

7. نسبة الضرائب والحسومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب :

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتل على تحملها حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح من 7 إلى

35 بالمئة من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ حوالي /25/ بالمئة من صافي الناتج بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل حوالي /55/ بالمئة من الناتج العام وضريبة بنسبة 30 بالمئة على المتعهدين وعلى البرادات ومعارض التفاح نسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل ، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الاضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة ، حيث أن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف يومياً ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقاً.

أنواع الضرائب المفروضة على المواطنين السوريين :

- ضريبة الدخل المرتفعة .
- ضريبة صندوق المرضى والمشافي والمراكز الصحية مع العلم بأن سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي لم تقم بإنشاء أي مركز صحي أو مشفى في القرى العربية في الجولان العربي السوري المحتل .
- ضريبة القيمة المضافة .
- ضريبة التأمين الوطني .
- ضريبة المجلس المحلي .
- ضريبة الأملاك .
- ضريبة الإعلام (الإذاعة والتلفزيون) .
- ضريبة التعليم والتعليم المهني .
- ضريبة التدفئة والتبريد .
- ضريبة السفر والاستجمام السياحي .
- ضريبة استخدام ماء المطر .
- ضريبة استخدام مصار المياه السطحية .

وغيرها من الضرائب الأخرى والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل ، ونسب الضرائب مزاجية حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي

للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة .

كما تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتحديد القرى حيث وضع العدو مؤخراً حزام تنظيمي لقرى الجولان المأهولة ومنعت أي مواطن بالبناء خارج هذا الحزام ولا تعطى رخص للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة .

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً بالمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم كقرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت – واسط) واعدة من يستجيب لهذا العرض منحهم رخص بناء وقروض وتقديم افضل الخدمات والهدف الاساسي من ذلك خلق خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدون حتما إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر .

ومن الجدير بالذكر : أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مبوباً في قانون الضريبة العام إلا أنه يزيد عن ذلك القانون بنسبة تصل إلى /25/ بالمئة باعتبار أن المواطن العربي السوري في الجولان العربي السوري المحتل ولاسيما العمال الغير مشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الاسرائيليين .

بنفس الوقت لا تشمل أبناء الجولان المحتل المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى اسرائيلياً (بسكان المناطق الحدودية) ، وهكذا يصبح الفرق شاسعاً بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري أي أكثر من سبعين بالمئة مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بنفس الأعمال التي يقوم بل ويجبر عليها المواطن السوري في الجولان العربي السورية المحتل .

8. التعويضات والاجازات الصحية والتأمين الاجتماعي الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الاسرائيلي :

- ترفض سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم اثناء العمل باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض وبحجة أنهم تلقوا علاجاً طبياً في عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا من الجامعات السورية .

- إجبار المواطنين السوريين على الانضمام إلى أندية الهستدروت والصندوق الطبي ونقابة المعلمين والمنظمات الاسرائيلية المشبوهة حيث تم تقييد التأمين الطبي وعملت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي على ايجاد عقبات أمام افتتاح مخابر وممارسة بعض الاختصاصات الطبية وذلك لربط السوريين بفلسطين المحتلة .

9. **الأعمال التي يسمح للعمال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل مزاولتها** وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين فقد تم تصنيف هؤلاء العمال /عمال من الدرجة الثالثة / بعد العمال اليهود والأجانب وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيلياً بـ /الأعمال الشاقة والقذرة/ مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية

ومنها على سبيل المثال :

1- أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب ولاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة .
2- أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها في الأماكن التي يتعذر استخدام الآليات فيها .
3- أعمال التنظيف وجمع القمامة ونقلها .
4- العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي بمعظمها تسبب الأمراض السرطانية .
5- العمل في البساتين المحاذية لخطوط الفصل والمناطق القائمة على طول الحدود مع لبنان .
6- العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسبباً وفيات بين العمال السوريين .
7- العمل في البناء ولاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان .... الخ) .

8- العمل في المنشآت السياحية والفندقية (عمال مطعم – عمال تنظيف) مع الإشارة لمنع العمال السوريين من أبناء الجولان العمل بالحراسة والاستقبال مهما كانت درجة ثقافتهم أو تحصيلهم العلمي والمهني .

9- العمل في مجال الميكانيك العام وخدمات الآليات إذ يمكن التأكيد أن الأعمال المسموح للعمال العرب السوريين مزاولتها هي الأعمال التي يرفض أو لا يستطيع العمال اليهود أو الأجانب القيام بها وتنفيذها .

ونشير إلى سعي سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بالعمل الدائم على ربط العمال العرب السوريين بمنظمات إسرائيلية مشبوهة مثل الكشاف الإسرائيلي .

10. مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الانتاج الزراعي :

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية في الجولان المحتل واستغلالها لصالح المحتلين ، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة من الجولان السوري مع عمليات مصادرة الأراضي وسرقة المياه واستغلالها وغالبية أراضي الجولان التي تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي خلال السنوات الماضية هي الأراضي الصالحة للزراعة التي كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967 م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي عدة طرق لمصادرتها أبرزها :

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكاً للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة .
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام .
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار .
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية .
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم) .

- مصادرة الأراضي بطريقة غير مباشرة عن طريق (المشكنتا) والمشكنتا هي (إعطاء قروض زراعية مقابل رهن العقار لإحدى البنوك الإسرائيلية حيث تتم مصارة العقار أو الأرض في حال عدم التسديد ضمن فترة زمنية محددة) .
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربي السوري المحتل بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار .
- أما بالنسبة لمصادر المياه فسياسة سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوفرة في تلك القرى حيث أنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقا فهي تمنعهم من حفر الابار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة في الوقت الذي سرقت مياهها عبر تحويل مياه البحيرة الى المستوطنات الاسرائيلية في الجولان المحتل في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بحفر العديد من الآبار لصالح المستوطنات الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية .

تتعمد سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي خفض أسعار التفاح وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه وتسعى إلى عرقلة عملية استجراره إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسي في قرى الجولان العربي السوري المحتل .

11. العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أرض الجولان العربي السوري المحتل أو التي تم توسيعها :

- تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة ، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بالعمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة القادمة ، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة

هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية) ، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتل.

ويجري البحث حالياً عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفاً على المدى القريب ، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف .

وقبل أربعة أعوام مضت ، وضمن خطة تعزيز " **الاستيطان اليهودي** " في الجولان كانت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراض جديدة بمساحة 80 دونماً في منطقة **البطيحة** جنوبي الجولان المحتل عند ملتقى الحدود الأردنية السورية الفلسطينية ، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة " **تل الصيادين** " على الساحل الشرقي لبحيرة **طبريا** في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة .

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حالياً زخماً كبيراً في البناء ، لم تعهده من سنين طويلة ، حيث سجلت مؤخراً ارتفاعاً بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الاستيطانية في مرتفعات الجولان المحتل

وبالمحصلة فإن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتل ، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعاً استيطانياً ، ما بين مستعمرة ونواة مستعمرة ، وموقع استعماري من مستعمرات **الناحال** والكيبوتسلت الزراعية الصناعية الجماعية ، ومستعمرات **الموشاف** التعاونية ، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الاسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها عن خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة ، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان حيث سيتم افتتاح /750/ منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة ، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بصرف نحو /400/ مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام ، وبين أحد المواقع العبرية أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتل مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة

على مساحة تبلغ نحو /10/ آلاف دونم ، واستغلال هذا التوسع لخلق فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة .

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان **(ايلي مالكا)** قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الجيل الشاب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتل .

وتعتبر هذه الخطة الاستيطانية انتهاكاً جديداً للقرارات الدولية التي تمنع الاحتلال من تغيير البنية العمرانية أو الجغرافية أو السكانية للأراضي المحتلة .

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بشكل دائم بتوسيع المستوطنات القائمة، وكذلك إقامة ما يسمى بالمستوطنات الشبابية وهي عبارة عن نوى لمستوطنات خطط لإقامتها في فترات لاحقة.

ووفق معلومات من أبناء الجولان العربي السوري المحتل وكذلك معلومات صحفية مأخوذة من الصحافة العبرية ووسائل الإعلام الإسرائيلية فإن التركيز كان واضح على "تطوير وتوسيع وإضافة منشآت جديدة " في المستوطنات ذات الطابع السياحي.

ومنها على سبيل المثال :

1- مستوطنة / **ميروم جولان** / تقع في السفح الشمالي الغربي / **لتل العرام** /تشكل منطقة استراحة للسياح القادمين من أراضي 1948 قبل توجههم إلى شمال الجولان وجنوبه .

2- مستوطنة / **كيلع** / أقيمت على أنقاض بلدة **القلع** السورية المحتلة بهدف الاستيطان إلا أنها تحولت إلى موقع عسكري ومدني في نفس الوقت ، وكثيراً ما يأتي إليها قادة إسرائيليون وعائلاتهم وضيوفهم من الأجانب .

3- مستوطنة / **عين زيغان** / أقيمت على أنقاض قرية عين زيوان جنوب تل أبو الندى ، حيث تم توسيعها من خلال إقامة محطات للبحوث الزراعية ومصنع لإنتاج الأحذية والحقائب وتعتبر هذه المستعمرة من المستعمرات الاقتصادية والصناعية والسياحية .

4- مستوطنة / **كتسرين** / أُقيمت على أنقاض موقع او قرية قصرين جنوب قرية الفاخورة إذ تعتبر هذه المستوطنة أكبر مركز إقليمي لمستوطنات الجولان ومعظم سكانها من العسكريين وعائلاتهم أي أن الإقامة دائمة وغالبيتهم من اليهود الشرقيين وخاصة من عرفوا بيهود الفلاشا الذين تم جلبهم من

أثيوبيا ودول إفريقية أخرى ، وأقامت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي في هذه المستوطنة الكبيرة نسبياً عدداً كبيراً من المصانع وورشات العمل ومن مختلف المهن إلا أنها في الآونة الأخيرة أدخلت مجالاً صناعياً جديداً وهو الصناعات الالكترونية الدقيقة في المجالين المدني والعسكري ، وباتت هذه المستوطنة من المراكز الاستيطانية الأولى في الجولان وأراضي 1967 ، فأحدثت فيها فروعاً لعدة جامعات إسرائيلية وأجنبية وكذلك معاهد متخصصة أخرى ، وركزت اهتمامها في الصناعات التكنولوجية على مستعمرة قريبة من كتسرين تدعى /موشاف انيعام / التي تعتبر مركزاً صناعياً متخصصاً في التكنولوجيا الحديثة .

5- مستوطنة /**موشاف راموت**/ تقع بالقرب من موقع الخضر المطل على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا وتعتبر مستوطنة زراعية هامة وسياحية رئيسية حيث أقامت فيها مؤخراً ناديا للفروسية وكذلك /كازينو/ للسياح الأجانب .

6- مستعمرة /**خسفين** / تقع على أطلال قرية خسفين المحتلة وتعتبر مركزاً دينياً يهودياً يزوره عتاة المتشددين من الصهاينة بحيث أُقيم فيها قيادة ما يسمى /الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي/ في المنطقة الشمالية وكذلك ما عرف بمعهد الجولان للأبحاث اليهودية والصهيونية .

7- مستعمرة /**ايليعاد**/ وتقع بالجهة الغربية لقرية العال المحتلة تم توسيع هذه المستعمرة الزراعية وأصبحت زراعية صناعية بحيث أنشأت فيها مصانع لإنتاج المعدات الزراعية والمبيدات الكيميائية ومركز أبحاث صناعية وزراعية .

8- مستعمرة /**بني يهودا**/ أقيمت في موقع /بير شكوم/ إلى الغرب من قرية سكوفيا المحتلة وهي مستعمرة صناعية وخدمية أقيم فيها مصنع لقطع غيار الطائرات الحربية والمدنية وتوسعت مؤخراً بحيث باتت تنتج أدوات وبرامج الكترونية للاستخدام العسكري والمدني .

9- مستوطنة /**مافوحمة**/ أقيمت على أنقاض مزرعة / عمرة عز الدين / بالقرب من منطقة الحمة المحتلة وتعتبر مركزاً صناعياً هاماً للصناعات الالكترونية تم توسيعها مؤخراً بعدة مصانع للألواح البلاستيكية وألواح الطاقة الشمسية .

10-القرية التي باشرت ببنائها سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي (قرية على النمط اللبناني) في موقع سنير في المنطقة الفاصلة بين شمال الجولان وأصبح الجليل وذلك لتدريب عناصره على حرب قادمة في جنوب لبنان أو في الداخل السوري حيث تبلغ مساحتها 12685 دونم.

12. نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل :

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل جهودها لاستخدام عمالة الأطفال وذلك لهدفين أساسيين :

(أ) رخص أجور الأطفال .

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيص وهم صغار في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمون من أبناء الجولان المحتل ، **فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشر مايزيد عن الستين بالمئة من قوة العمل .**

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الابتدائية والإعدادية في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد عن العشرين بالمئة ما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال .

ولذلك فإن عمالة الأطفال كانت ولازالت أسلوب ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع وبالتالي بالوطن الأم ، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام من بين هؤلاء أي /العمال الأطفال/ بلغت أرقاماً قياسية ساهمت في نشر المخدرات استخداماً وتجارة وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد .

يشار إلى أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً .

***

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في جنوب لبنـان

لا شك ان احتلال اسرائيل للأراضي لبنانية هي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تؤثر سلبا على استثمار هذه الاراضي التي تتمتع بميزات طبيعة وجغرافية ومائية تؤثر على أوضاع اصحاب العمل والعمال في تلك المنطقة المحتلة.

يبلغ مساحة مزارع شبعا /200/ كلم2 (طول 25 كلم وعرض 8 كلم)، وتمتاز بمزروعاتها الغنية وفقا للتنوع المناخي في المزارع، كالحبوب على انواعه او الاشجار المثمرة والخضار والبقول وغابات الاشجار المعمرة من السنديان والملول والبطم والزعرور فضلا عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، اضافة الى اثارها التاريخية كالمغاور والابار والنواويس.

ان الاحتلال الاسرائيلي لتلك المنطقة يحول دون استثمار اصحاب الارض لأملاكهم وارزاقهم كزراعتها وجني المحاصيل، واستثمار معاصر الزيتون والدبس وإنشاء مصانع توفر فرصا لليد العاملة.

ان الفترة الطويلة لهذا الاحتلال، لم تسمح للمراجع المختصة اعداد دراسات جدوى اقتصادية لاستثمار هذه الاراضي من خلال مشاريع تنموية، زراعية، صناعية او حتى سياحية، يمكن ترجمتها البار قام وعوائد مالية.

ان أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتداءات الاسرائيليةوايضا بالتهديدات الدائمة بالاجتياح حيث تعطل النمو وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات وتجعل أصحاب العمل والعمال بحالة قلق دائمة وتعطل حركتهم وتؤثر على انتاجيتهم وهذه المناطق ما زالت تعاني من احتلال لبعض المناطق في الجنوب ومن الالغام والقنابل العنقودية المقدرة بـ 2 مليون قنبلة وغيرها وهذه القنابل المنشرة على مساحات واسعة في الجنوب تحصد سنويا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين وتعطل آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية مما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي في المنطقة.

ونوجز حالة العمالة على الشكل الاتي:

- يشكل العاملون في المنطقة الحدودية حوالي 29% من مجموع السكان المقيمين.
- يشكل العاملون الذين هم بمستوى ابتدائي وما دون نسبة 42% من مجموع القوى العاملة الفعلية ويعود السبب الى المستويات التعليمية الدنيا الى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال ولا سيما التجنيد الاجباري الذي خضع له أغلبية الشباب في تلك المنطقة في جيش انطوان لحد الذي الزم الشباب الدخول الى جيشه لمساندة الاحتلال وايضا الهجرة الكثيفة عند

الذين هم بمستوى ثانوي او جامعي وعند أصحاب الاختصاصات المهنية. فالجامعيون يمثلون 11% من مجموع العاملين والمهنيون يمثلون 8%.

أما علاقة العمل بصلة القرابة نجد أن 73% من الاميين هم على صلة قرابة بصاحب عملهم في حين أنها تنخفض الى 28% عند الذين هم بمستوى جامعي.

من حيث الاستخدام على مستوى القطاعات نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46% من العمالة.

- القطاع غير المنظم يستوعب 36% من العمالة.
- القطاع العام يشكل 17% من العمالة.
- القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 0,3% من العمالة.

** **العاملون في القطاع الخاص** يشكل الزراعيون والعمال المهرة في الصيد والزراعة نسبة 25%. ، و 17% هم أجراء في المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة ،.و 9% سائقو وسائل النقل والآلات ، و 8% حرفيون وعمال مقالع. ومعلمون في المدارس الخاصة.

** **العاملون في القطاع العام يتوزعون وفقا لما يلي:**

- 39% مدرسون رسميون.
- 15% عسكريون.
- 12% عاملون في الخدمات غير المباشرة.
- 9% موظفون في الادارات العامة والبلديات.

** **العاملون في القطاع غير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي:**

- 28% حرفيون وعمال بناء.
- 15% مزارعون وعمال مهرة في الزراعة والصيد.
- 13% أجراء في مكاتب المنشآت الاقتصادية.
- 8% سائقو وسائل النقل والآلات.

ويعتبر 5% من القوى العاملة الفعلية هم اصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و 4% هم أجراء و 5% هم افراد الاسر الذين يساعدون ذويهم في الاعمال الزراعية.

**** ديمومة العمل:**

ان نسبة 55% من مجموع العاملين يمارسون عملا بدوام كامل كما ان الذين لديهم عملا موسميا او متقطعا او ظرفيا تبلغ نسبتهم 41% من مجموع العاملين وتعتبر هذه النسبة اساس البطالة الموسمية المنتشرة في هذه المنطقة ويبلغ عدد ساعات العمل الاسبوعية حوالي 41 ساعة.

وأدنى المداخيل هي تلك التي تعود الى الفئة العمرية الشبابية من 29 سنة وما دون حيث يبلغ متوسط الدخل الشهري للعاملين بدوام كامل بهذه الفئة العمرية يتراوح ما بين 300 دولار و 500 دولار اميركي شهريا.

**** البطالة:**

تشكل البطالة نسبة 10,4% الى 15,5% وذلك يعود حسب الاعمال والانشطة في كل قضاء وحسب توتر الاوضاع الامنية او هدوئها.

وتشكل معدلات البطالة عند النساء حوالي 20% ، واسباب البطالة في تلك **المنطقة تعود الى:**

اولا: الأوضاع الأمنية المتوترة في تلك المنطقة.

ثانيا: الصرف من العمل.

ثالثا: اقفال المؤسسات بسبب ظرف اقتصادي رديء.

رابعا: النزاع مع اصحاب العمل.

خامسا: ظروف عمل صعبة وغير لائقة.

سادسا: تدني مستوى الاجور.

سابعا :اسباب صحية وعائلية وغير مستقرة ادت الى البطالة.

ولا بد ان الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الحياة الطبيعية في القرى وعدم توفر البنية التحتية الملائمة للعمل تؤثر وبشكل متواز على اصحاب العمل والعمال على حد سواء علماً أن أهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي:

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام التنقل الداخلي وبسبب الحفر الموجودة في الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغاية.

- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توفر الطرق الزراعية.
- عدم فرز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الاطباء بشكل كاف.

اضافة الى ما ذكرنا في المقدمة يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الاسرائيلية السبب الذي يؤدي الى تعطيل كل الحياة في المناطق الحدودية المحتلة.